



مجلة البحوث المحاسبية

[/https://abj.journals.ekb.eg](https://abj.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الاول

مارس 2024

الدور الوسيط للتحفظ المحاسبي المشروط فى العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية – دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

The mediating role of conditional Accounting Conservatism on the relationship between external audit approaches and the Operating Cash Flows Downside Risk – Evidence from Egyptian listed companies

الدكتور

محمد محمد محمد حبيبه

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة – كلية التجارة – جامعة دمنهور

Mohamed.Habiba@com.dmu.edu.eg

ملخص البحث:

استهدف البحث دراسة واختبار الأثر المباشر لمدخل المراجعة الخارجية (المشتركة والثنائية) على كل من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، والتحفظ المحاسبي المشروط، واختبار الأثر المباشر للتحفظ المحاسبي المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، بالإضافة إلى اختبار الأثر غير المباشر لتعدد مداخل المراجعة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال الدور الوسيط للتحفظ المحاسبي المشروط في بيئة الاعمال المصرية لعينة من الشركات غير المالية المدرجة في البورصة المصرية، وذلك من خلال تحليل وفحص التقارير المالية المنشورة لعدد (24) من الشركات تنتمي لقطاعات مختلفة على مدار 6 سنوات من عام 2015 وحتى عام 2020 بإجمالي مشاهدات 142.

ولقد تم تصنيف مداخل المراجعة الخارجية الى مدخل المراجعة المشتركة (Joint Audit) ومدخل المراجعة الثنائية (Dual Audit)، وتم قياس التحفظ المحاسبي المشروط باستخدام مقياس التوقيت غير المتماثل (Asymmetric Timeliness) (AT)، وتم قياس مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية باستخدام مقياس جذر تدني التدفقات النقدية التشغيلية في لحظة جزئية (OCF_Rlpm).

واعتمدت منهجية الدراسة على نموذج المعادلة الهيكلية (Structural Equation Model) باستخدام أسلوب تحليل المسار (Path Analysis) لإختبار الأثر المباشر وغير المباشر لمدخل المراجعة الخارجية، كمتغير مستقل، على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، كمتغير تابع، من خلال الدور الوسيط للتحفظ المحاسبي المشروط.

واظهرت النتائج وجود تأثير مباشر سلبي ومعنوي لمدخلي المراجعة المشتركة والثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، ووجود تأثير إيجابي ومعنوي لمدخل المراجعة الثنائية على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وذلك على عكس مدخل المراجعة المشتركة. كما كان هناك تأثير سلبي ومعنوي لممارسات التحفظ المحاسبي المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. وكان التأثير غير المباشر لمدخل المراجعة المشترك على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال المتغير الوسيط، إيجابياً، ولكنه غير معنوي. في حين أن التأثير غير المباشر لمدخل المراجعة الثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبي المشروط كمتغير وسيط كان سلبياً ومعنوياً.

الكلمات المفتاحية: مداخل المراجعة الخارجية، المراجعة الخارجية، المراجعة الثنائية، التحفظ المحاسبي المشروط، مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

Abstract:

This research aims to study and test the direct impact of external audit approaches (joint and dual) on both the operating cash flows downside risk, conditional accounting conservatism, and the direct impact of conditional conservatism on the operating cash flows downside risk, in addition to testing the indirect impact of the multiple audit approach on the risks of operating cash flows downside risk. Through the mediating role of conditional conservatism in the Egyptian business environment for a sample of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange. Through the analysis and examination of the published financial reports of (24) companies belonging to different sectors over a period of 6 years from 2015 to 2020 with a total of 142 observations.

The external audit approaches were categorized into the joint and dual audit approach, conditional conservatism was measured using the Asymmetric Timeliness (AT) scale, and the operating cash flows downside risk was measured using the operating cash flow decline root scale at a partial moment (OCF_Rlpm).

The study methodology relied on the Structural Equation Model using the Path Analysis method to test the direct and indirect impact of external audit approaches as an independent variable on the operating cash flows downside risk as a dependent variable through the mediating role of conditional conservatism.

The results showed a direct negative and significant impact of the joint and dual audit approaches on the operating cash flows downside risk, and a positive and significant impact of the dual audit approach on the level of conditional conservatism, unlike the joint audit approach. There was also a negative and significant impact of the level of conditional conservatism on the operating cash flows downside risk. The indirect effect of the joint audit approach on the operating cash flows downside risk through the mediating variable was positive, but not significant. While the indirect impact of the dual audit approach on the operating cash flows downside risk through conditional conservatism as mediating variable was negative and significant.

Keywords: External Audit Approaches, Joint Audit, Dual Audit, Conditional Conservatism, Operating cash flows downside risk.

ازدادت أهمية إدارة المخاطر Risk Management في السنوات الأخيرة وأصبح لها تأثير مهم على الوضع الاقتصادي للأسواق المالية، حيث انها تعتبر جزء لا يتجزأ من استراتيجية المنشأة وأمرًا ضروريًا لاتخاذ قراراتها ومواجهة مخاطر عدم التأكد التي تتعرض لها في المستقبل مثل مخاطر التعسر والفشل المالي والإفلاس ومخاطر انهيار أسعار الأسهم وهبوط التدفقات النقدية (Baker & Filbeck, 2015). وتعتبر التدفقات النقدية التشغيلية ذات أهمية كبيرة من حيث الحكم على الصحة المالية للشركات، حيث انها تعكس ما إذا كانت الشركة قادرة على توليد تدفقات نقدية كافية للحفاظ على أعمالها وتميئتها أو أنها بحاجة إلى تمويل خارجي، ولذلك فإن هبوط التدفقات النقدية التشغيلية يعد من أهم المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها الشركة، حيث يؤدي أي هبوط في هذه التدفقات إلى آثار سلبية على المستثمرين والمديرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصلحة بالمنشأة من حيث عدم قدرة المنشأة على توزيعات الأرباح أو سداد الالتزامات (Woods and Dowd, 2008).

ومن ناحية أخرى، أدى احتكار مكاتب المراجعة الدولية الكبرى (4) Big على ما يقرب من 90% من عمليات المراجعة، إلى تناقص كبير لمكاتب المراجعة المتوسطة وصغيرة الحجم من الحصة السوقية، مما أدى الى ارتفاع مخاطر ترتبط بتهديد الثقة في مهنة المراجعة ومستقبلها في حال انهيار أحد هذه المكاتب الدولية الكبرى كما حدث من قبل عند انهيار مكتب آرثر اندرسون في أعقاب التورط في فضيحة شركة إنرون العالمية (Imafidon et al. 2023)، وبناء على ذلك طرحت العديد من التساؤلات حول جودة مدخل المراجعة الخارجية، ومدى تأثيرها على نزاهة وموثوقية التقارير المالية، وأهمية الاعتماد على السياسات المحاسبية المتحفظة في إعداد التقارير المالية بهدف دعم أصحاب المصالح في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، واستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مهنة المراجعة الخارجية من خلال إدارة المخاطر المالية ومن بينها مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

وتستخدم الشركات في إدارتها للمخاطر - والتي من بينها إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية - العديد من الأدوات كاستخدام تعدد مداخل مراجعة الحسابات، والتحفظ

المحاسبي، والاحتفاظ بالنقدية والتحوط التشغيلي باستخدام المشتقات المالية كعقود الخيارات والعقود المستقبلية والآجلة وسياسات الائتمان (Lines et al., 2010 and Chen, et al., 2023) (e.g., Pincus & Rajgopal, 2002).

وتحتاج معظم هذه الأدوات، باستثناء الاحتفاظ بالنقدية، تكاليف ضمنية مرتفعة وخبرة عملية ومالية لتنفيذها (Lines et al., 2010). وفي المقابل فإن إدارة المخاطر المبنية على اساس محاسبي كتعدد مداخل مراجعة الحسابات الخارجية والتحفيز المحاسبي سوف تكون أكثر فاعلية (Disatnik et al., 2012). ويعتبر التحفظ المحاسبي أداة لإدارة المخاطر منخفضة التكلفة تستخدم لإدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية عن طريق عدم المبالغة في الأرباح ويعزز من قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية، مما يعزز من مصداقية التقارير المالية للمنشأة وتقليل مخاطر الإفلاس (Biddle et al., 2013)، كما أنه لا يتطلب خبرة كبيرة حيث يمارس المحاسبون درجة معقولة من الحذر عند الاعتراف بالمعاملات التي تخضع لظروف عدم التأكد، كما إن إدارة المخاطر باستخدام مفهوم التحفظ المحاسبي وتعدد مداخل مراجعة الحسابات قد يساعد في التخفيف من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تعزيز مراقبة المستثمرين، وتقييد الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح، وتحفيز عقود الائتمان من خلال منع المنشأة من المبالغة في نتائج أدائها المالي بما يحقق الضرر بمصالح الدائنين (Ball et al., 2008).

ولذلك، فمن ناحية تعدد مداخل مراجعة الحسابات، طرحت المفوضية الأوروبية في عام 2010 ما يسمى بالورقة الخضراء **The Green Paper** بعنوان (سياسة المراجعة: الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية) وهو مقترح يقضي بإلزام الشركات المساهمة بتعدد مداخل المراجعة الواحدة وذلك بهدف القضاء على الانتقادات الموجهة إلى المراجعة الفردية، وزيادة القدرة على اكتشاف الغش وإدارة المخاطر. ولهذه الأسباب تم تفعيل مداخل تعدد المراجعة الخارجية في العديد من الدول، ولقد تمثلت هذه المداخل في كل من المراجعة المشتركة والمراجعة الثنائية، والتي تختلف آلية عمل كل واحد منهم عن الأخرى (Zerni et al., 2012; Aburaya, 2023 and Imafidon et al., 2023).

حيث يقصد بالمراجعة المشتركة **Joint Audit** أن يشترك اثنان أو أكثر من مراقبي الحسابات في مراجعة نفس العميل بصورة الزامية أو اختيارية بحيث يشترك مراقبا الحسابات في تخطيط إجراءات المراجعة وتوزيع المهام وتبادل الاشراف فيما بينهم إلى أن يتم إصدار تقرير مراجعة مشترك يمثل مسؤولية مشتركة تضامنية عن مراجعة حسابات العميل، وتتمثل المراجعة الثنائية **Dual Audit** في تعاون اثنين من طبيعة التعاقد وتوزيع المسؤوليات والمراجعين أو اثنين من الشركاء داخل نفس المكتب أو من مكاتب مختلفة ليقوم كل مراجع بمراجعة جزء من البيانات المالية بالشركة ويصدر تقريرا منفصلا عن اعمال المراجعة التي قام بها (Lin et al., 2014, Karjalainen, 2011, e.g., and El-Dyasty & Elamer, 2022).

ومن ناحية التحفظ المحاسبى، يعتبر التحفظ المحاسبى أحد المبادئ الاساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة تحت مسمى الحيطة والحذر، والتي لها تأثير جوهري على وظيفتي القياس، والافصاح المحاسبى لضمان التعامل بصورة ملائمة مع حالات عدم التأكد وكافة المخاطر المصاحبة للنشاط الاقتصادي، ولقد تزايد مطالب أصحاب المصالح باتباع سياسات محاسبية أكثر تحفظا، في أعقاب انهيار عدد كبير من الشركات في بداية القرن الحالى، وارتفاع معدل الإفلاس بين الشركات، وتزايد مخاطر الدعاوى القضائية التي تتعرض إليها مكاتب المراجعة بعد إصدارها لقوائم وتقارير مالية مضللة، وما نتج عنها من خسائر فادحة تحملها أصحاب المصالح، والتي كان أحد أسباب انهيارها عدم التزامها بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبى، حيث يسهم التحفظ المحاسبى فى زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية وحماية أصحاب المصالح بالمنشأة من خلال تحسين درجة الملاءة المالية، والاعتمادية على القوائم المالية المنشورة، وتعزيز قيمة النقدية المحتفظ بها، والحد من تدهور القيمة المرتبطة بالتدفقات النقدية عندما تعاني الشركة من مشاكل الوكالة خلال فترة الأزمات (Francis et al 2010 and Chen, et al., 2023).

اثارت العديد من الادبيات المحاسبية (e.g., Mandour et al., 2018; Okaro et al., 2018 and El-Dyasty & Elamer, 2022) الكثير من التساؤلات والفجوات البحثية حول مدى فاعلية المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبى للكشف عن ومواجهة مخاطر التعسر والفشل المالي والافلاس ومخاطر انهيار أسعار الأسهم وهبوط التدفقات النقدية التشغيلية، ولذلك اتجهت منشآت المراجعة والجهات التنظيمية والمهنية إلى فكرة التحول من المراجعة الفردية إلى الاستعانة بأكثر من شركة أو مكتب مراجعة خارجي وصلا إلى أشكال مختلفة من مداخل المراجعة - المراجعة المشتركة والثنائية - وذلك من أجل تدعيم الثقة في مهنة المراجعة وزيادة كفاءة المراجع الخارجي في اكتشاف التحريفات الجوهرية ومواجهة العديد من المخاطر المالية المحتملة مثل مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

وفى هذا الصدد جاءت ردود الأفعال متباينة على مدى جدوى تبني مداخل تعدد المراجعة الخارجية كوسيلة لمواجهة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، حيث ايدت بعض الدراسات التأثير الإيجابي لتبني بعض مداخل تعدد المراجعة الخارجية على إدارة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية (e.g.; Francis et al, 2010; Lobo et al. 2017 and Chen, et al., 2023)، بينما انتهت بعض الدراسات الاخرى (Deng et al., 2014 & Chui et al., 2020) إلى وجود العديد من الآثار السلبية لتبني بعض مداخل المراجعة الخارجية.

وعلى الجانب الاخر، اهتمت العديد من الدراسات السابقة باختبار العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية ومستوى التحفظ المحاسبى، وأوضحت نتائج تلك الدراسات وجود اراء مختلطة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة ومعنويتها باختلاف مداخل المراجعة وأنواع التحفظ المحاسبى وطرق تطبيقه وارتباط ذلك بجودة المعلومات المحاسبية ومشاكل الوكالة وكفاءة الأسواق المالية وانعكاس ذلك على قيمة الشركة، وتدفقاتها النقدية المستقبلية وأسعار أسهمها (e.g., Alanezi & Alfraih, 2012; El assy, 2015; Wang, 2015 & Aburaya, 2023)

ومن ناحية أخرى، اختبرت بعض الدراسات قدرة التحفظ المحاسبى على مواجهة المخاطر المالية الممثلة في مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وأشارت النتائج الى وجود أدلة متباينة عن تكلفة ومنافع التحفظ المحاسبى في مواجهة المخاطر المالية، فبعض

هذه الدراسات دلت نتائجها على أن التحفظ المحاسبي يخفف من عدم تماثل المعلومات ويؤدي إلى تخفيض تكلفة رأس المال، ومن ثم يلعب دورا اقتصاديا هاما في التعاقد على القروض ويحقق منافع لكل من المقرضين والمقترضين، وكذلك يدفع المديرين إلى اتخاذ قرارات استثمارية كفاء لتعظيم الأداء التشغيلي لشركاتهم، كل هذه المنافع تشير إلى أن التحفظ المحاسبي قد يكون مفيدا لمواجهة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية (Chen et al., 2023). وعلى النقيض من ذلك، وجدت العديد من الدراسات الأخرى أن التحفظ المحاسبي يقلل من استمرارية الأرباح، ويحد من القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، ويسهل من عملية إدارة الأرباح، ويقلل من دقة التنبؤات المالية بالنسبة للمحللين، مما يقلل من القيمة الملائمة للأرباح، هذا الاتجاه يعطي دلالة على عدم جدوى تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي بالشركات في مواجهة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية (Deng et al., 2014 & Chui et al., 2020).

وبناء على ما تقدم يتضح وجود تباين واضح بين الدراسات واختلاف توجهات الباحثين والهيئات التنظيمية للمحاسبة حول فاعلية مداخل المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي في الحد من ومواجهة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وهو ما حث الباحث على محاولة اختبار وتقييم جدوى استخدام تعدد مداخل المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي المشروط في مواجهة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في بيئة الأعمال المصرية، ولذلك تتمثل مشكلة البحث في تباين الآراء حول تأثير تبني مداخل المراجعة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وإهمال دراسة تأثير تلك المداخل على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط، وكذلك تأثير مستوى التحفظ المحاسبي المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. كما انه على المستوى التطبيقي والنظري - على حد علم الباحث - لم يتم تناول طبيعة الربط وقياس الأثر الوسيط للتحفظ المحاسبي في تحليل العلاقة بين مداخل المراجعة ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. وفي ضوء ما سبق يرى الباحث أن هناك العديد من التساؤلات المرتبطة بمشكلة البحث والتي مازالت تتطلب الإجابة عليها في بيئة الاعمال المصرية، والتي يمكن عرضها في التساؤلات البحثية التالية:

- هل يوجد تأثير مباشر لتعدد مداخل المراجعة (المراجعة المشتركة في مقابل المراجعة الثنائية) على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى التحفظ المحاسبي المشروع؟

- هل يؤثر مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بصورة مباشرة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية؟

- هل تؤثر مداخل المراجعة الخارجية بصورة غير مباشرة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبي المشروط كمتغير وسيط؟

3- هدف البحث

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في وضع اطار نظري لتوضيح دور مداخل تعدد المراجعة الخارجية والتدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر لصحة واستدامة الاعمال مدعوما بنموذج تطبيقي لتحليل العلاقة بين مدخلى المراجعة (المشتركة والثنائية) والتحفظ المحاسبي المشروط من ناحية ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من ناحية اخرى، وذلك عن طريق اختبار التأثير المباشر لمداخل المراجعة الخارجية ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، بالإضافة الى اختبار التأثير غير المباشر (الأثر الوسيط) للتحفظ المحاسبي المشروط على العلاقة بين مدخلى المراجعة الخارجية ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية وذلك بهدف معرفة ودراسة مدى توافق النتائج التطبيقية في بيئة الاعمال المصرية مع ما تم التوصل اليه في الدراسات السابقة.

4- أهمية ودوافع البحث

يكتسب البحث أهميته العلمية والتطبيقية، كما أن له دوافع منطقية، في بيئة الاعمال المصرية بسبب ندرة البحوث المحاسبية التي اهتمت بتحليل واختبار أثر تعدد مداخل المراجعة على التحفظ المحاسبي المشروط ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في بيئة الاعمال المصرية بشكل تطبيقي، ومن ثم تكمن أهمية الدراسة في اختبار الأثر الذي يمكن أن تلعبه تعدد مداخل المراجعة والتحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بالإضافة الى تقييم الاثر الوسيط لمستوى التحفظ المحاسبي المشروط على العلاقة بين

مداخل المراجعة ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، ودراسة مدى الحاجة إلى اقتراح مجموعة من المحددات والضوابط الرقابية الإضافية لتعزيز الاستفادة من تبنى مداخل المراجعة المختلفة في التأثير الإيجابي على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية ومن ثم استدامة الشركات بالشكل الذي استهدفته القوانين واللوائح المنظمة للمهنة في البيئة المصرية.، وابرز هذا الأثر واستخدامه كأحد أدوات إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية وبتكلفة منخفضة بالمقارنة مع أدوات التحوط الأخرى (كالمشتقات المالية)، كذلك تشكل هذه الدراسة إضافة علمية لأدبيات إدارة المخاطر، ومن المتوقع بما ستكشفه من نتائج سيتم الاستفادة منها من قبل ادارات الشركات في ابراز دور التحفظ المحاسبي واستخدامه كأداة في ادارة مخاطر التدفقات النقدية، وكذلك بما تقدمه من معلومات تحليلية اضافية قد يستفيد منها سوق الأوراق المالية، وكذلك مساعدة المستثمرين من تقييم حجم وتوقيت المتحصلات النقدية التشغيلية المتوقعة.

5- حدود البحث

- تقتصر الدراسة التطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية ماعدا البنوك وشركات التأمين نظرا للطبيعة الخاصة بهذا القطاع.
- تقتصر الدراسة على اختبار أثر مداخل المراجعة الخارجية دون التطرق للمراجعة المفردة.
- تقتصر الدراسة على الدور الوسيط لاحد أنواع التحفظ وهو التحفظ المحاسبي المشروط فقط دون التحفظ المحاسبي غير المشروط وذلك للأسباب التالية:
 - (أ) التحفظ المحاسبي المشروط يعتمد على قائمة الدخل بصورة اساسية من خلال تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية. وهو ما يتناسق مع مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية التي يتم احتسابها بالاعتماد على قائمة الدخل (Daryaei et al., 2020) .
 - (ب) يسمى التحفظ المحاسبي المشروط بالتحفظ اللاحق لأنه معتمد على الأخبار مثل طريقة السوق أو التكلفة أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي وطريقة معالجة الانخفاض في قيم الأصول الملموسة وغير الملموسة حال ظهور مؤشرات دالة على ذلك. في حين ان التحفظ غير المشروط يكون تحفظ مسبق ومستقل عن الاخبار مما يجعله متحيزا الى تقديرات واختيارات الادارة في معظم الاحيان (Gao & Liang, 2011& Hui et al., 2012).

(ج) يكون التحفظ المشروط الناتج عن الاعتراف بالخسارة في الوقت المناسب له قدرة أكبر من المستحقات على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية في فترات الأخبار السيئة. إذ أن الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب يعزز الدور التعاقدية للمحاسبة ويعزز أيضا الدور التقييمي للمحاسبة من خلال إنتاج مستحقات تتنبأ بشكل أفضل بالتدفقات النقدية المستقبلية في فترات الأخبار السيئة (Louis et al., 2012 & Line, 2018).

6- خطة البحث

سيتم استكمال البحث على النحو التالي:

6-1 تحليل العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية واشتقاق الفرض الأول.

6-2 تحليل العلاقة بين مداخل المراجعة ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية واشتقاق الفرض الثاني.

6-3 تحليل العلاقة بين مداخل المراجعة والتحفظ المحاسبي المشروط واشتقاق الفرض الثالث.

6-4 تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية واشتقاق الفرض الرابع.

6-5 تحليل العلاقة غير المباشرة بين مداخل المراجعة ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط واشتقاق الفرض الخامس.

6-6 منهجية الدراسة.

6-7 نتائج الدراسة التطبيقية.

6-8 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

6-1 تحليل العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية واشتقاق الفرض الأول.

يستعرض الباحث فيما يلي طبيعة مداخل المراجعة الخارجية ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية وممارسات التحفظ المحاسبي المشروط وذلك على النحو التالي:

6-1-1 ماهية وطبيعة مداخل المراجعة الخارجية:

تختلف مداخل المراجعة الخارجية من حيث مفهومها وطبيعتها وأهدافها، لذا يرى الباحث ضرورة التمييز بين هذه المداخل حيث إن لكل مدخل من هذه المداخل مقومات وأطر تطبيق ومزايا وعيوب تختلف عن المدخل الآخر، وبالتالي من المتوقع أن تختلف أثارها المرتقبة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى التحفظ المحاسبي. وفيما يلي استعراض لمفهوم وأهمية وأهداف وطبيعة ومزايا وعيوب مدخل المراجعة الخارجية كما يلي:

أولاً: مفهوم وطبيعة المراجعة المشتركة Joint Audit:

من بين مداخل المراجعة الخارجية مدخل المراجعة المشتركة والذي يشترك فيه إثنان أو أكثر من مراقبي الحسابات في نفس مهمة المراجعة بشكل إلزامي أو اختياري على أن يتم التعاون بينهم في كافة خطوات عملية المراجعة بما يضمن عدم تكرار مهام المراجعة وبالتالي يتم إصدار تقرير موحد عن مهمة المراجعة (سمعان، وأحمد، 2019)، وتكون المسؤولية بين هؤلاء المراقبين تضامنية (جبر، 2017) من خلالها تقسيم مهام المراجعة فيما بينها كما يتم استعراض ومراقبة كل مكتب لأعمال المكتب الآخر وإصدار تقرير مراجعة واحد موقع عليه منهم (Holm & Thinggaard, 2016).

ويرى (ابوزيد، 2020) أن المراجعة المشتركة هي أحد مداخل عملية المراجعة الخارجية التي يتم تفعيلها في بيئة الأعمال المصرية بشكل إلزامي في البنوك وبشكل اختياري في الشركات المساهمة، حيث بدأ تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بشكل اختياري في الشركات المساهمة طبقاً لقانون الشركات رقم 159 لعام 1981، والذي ينص على أنه يجب على الشركات المساهمة تعيين مراقب حسابات واحد على الأقل. ويطبق مدخل المراجعة المشتركة بشكل إلزامي مع صدور قانون البنك المركزي رقم 33 لعام 2008 والذي ينص على أنه يجب على البنوك المدرجة في البورصة المصرية وشركات التمويل العقاري وشركات الإيداع والقيود المركزي وصناديق الاستثمار وصناديق حماية المستثمر أن يكون لديها على الأقل اثنين من مراقبي الحسابات المستقلين الذين ليس لهم صلة تبعية مع بعضهم البعض. وأيضاً تشير القوانين المصرية إلي أنه في حالة الملكية العامة لبعض الشركات فإنه يجب مشاركة مراقب حسابات

أو أكثر من مكاتب المراجعة الخارجية لمراقبي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات (حافظ ، 2015، ومحمد، 2018) .

ويرى الباحث أنه يتم تطبيق المراجعة المشتركة الاختيارية في غالبية الشركات الكبرى بالسوق وهي الشركات التي تتميز بضخامة أعمالها وتعدد فروعها، الأمر الذي قد يبرر اعتماد بعض هذه الشركات على ثلاثة من مراقبي الحسابات في مراجعة قوائمها المالية، وهو ما يثير تساؤل مهم حول أثر تطبيق المراجعة المشتركة الاختيارية على المخاطر المالية للشركات وخاصة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

ثانياً: مفهوم المراجعة الثنائية Dual Audit :

ويوجد شكل آخر لتعدد مراقبي الحسابات وهو المراجعة الثنائية، حيث يتم إسناد مهمة مراجعة مختلفة لكل مراقب حسابات لذات العميل، ويصدر كلا منهم تقرير منفصل عن الآخر (Lin et al., 2014) فعلى سبيل المثال يمكن أن يقوم أحد المراجعين بمراجعة شركة أو شركات تابعة تقدم أحد الأنشطة الاقتصادية على أن يقوم المراجع الآخر بمراجعة شركة أو شركات تابعة تقدم نشاط آخر تابع لنفس الشركة القابضة، أو أن يتم يقوم أحد المراجعين بمراجعة القوائم المستقلة ويقوم المراجع الآخر بمراجعة القوائم المجمعة، أو أن يتم مراجعة القوائم المعدة وفقاً لمعايير محاسبية محلية بواسطة مراجع ويتولى مراجع آخر مراجعة نفس القوائم والمعدة وفقاً للمعايير الدولية (Karjalainen, 2011 & Lin, et al., 2014).

وفيما يتعلق بتبني مدخل المراجعة الثنائية يتوقع إسناد عملية المراجعة في كل شركة تابعة متخصصة في نشاط معين إلى مراقب حسابات متخصص في النشاط الصناعي الملائم لطبيعة نشاط الشركة مما ينعكس بشكل إيجابي على ما حصلت عليه من مزايا تمويلية تمثلت في انخفاض تكلفة التمويل مقارنة بالشركات التي تبنت مدخل المراجعة الفردية (Karjalainen, 2011 & Al- Hadi et al. 2017).

وبالنسبة لبيئة الممارسة المهنية في مصر، يتم تطبيق مدخل المراجعة الثنائية بشكل إلزامي على الشركات التي لا تعتبر من شركات القطاع العام والتي يساهم فيها شخص عام، أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن 25% من رأس مالها (المادة 53، القانون 144 لسنة 1988 والمعدل بقانون 157 لسنة 1998). وبالتالي، يكون الجهاز

المركزي للمحاسبات أحد طرفي عملية المراجعة، بينما يكون الطرف الآخر هو إحدى منشآت المراجعة المستقلة، بحيث يقوم كل طرف بأداء عملية المراجعة كاملة بشكل منفصل عن الطرف الآخر، على أن يصدر كل منهما تقرير مراجعة خاص به، وبالتالي يكون مسئولاً فقط عن رأيه. كما يتم تطبيقها من خلال عدة قطاعات خاصة التي تساهم الدولة بحصة في ملكيتها مثل شركات قطاع الأعمال العام والبنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري حيث يكون الجهاز المركزي للمحاسبات هو مراقب الحسابات الأساسي لهذه الشركات ويتم الاستعانة بمراقب حسابات آخر أو أكثر ويقدم كل منهم تقرير منفصل عن عملية المراجعة وفقاً لنص قانون شركات قطاع الأعمال العام 203 لسنة 1991، والقانون 10 لسنة 1981 الخاص بالإشراف والرقابة على شركات التأمين (أبو جبل، 2016؛ عبد القوي وآخرون 2018؛ إبراهيم، 2020). ومما سبق يمكن تلخيص أهم نقاط التشابه والاختلاف بين مداخل المراجعة الخارجية في بيئة الاعمال المصرية على النحو التالي:

جدول رقم (1)

نقاط التشابه والاختلاف بين مداخل المراجعة الخارجية في بيئة الاعمال المصرية

المراجعة الثانية	المراجعة المشتركة	مداخل المراجعة الخارجية
إثبات أن يكون الجهاز المركزي للمحاسبات أحد طرفي عملية المراجعة، بينما يكون الطرف الآخر هو إحدى منشآت المراجعة المستقلة.	إثبات أو أكثر من مراقبي الحسابات في نفس مهمة المراجعة بشكل إلزامي أو اختياري.	1- عدد مراقبي الحسابات
يقوم كل طرف بأداء عملية المراجعة كاملة بشكل منفصل عن الطرف الآخر دون تكرار مع مراعاة تخصص مراقب الحسابات.	يتم التعاون بينهم في كافة خطوات عملية المراجعة بما يضمن عدم تكرار مهام المراجعة.	2- طبيعة تقسيم اعمال المراجعة
تقريرين منفصلين عن نفس المهمة.	يتم إصدار تقرير موحد عن مهمة المراجعة.	3- عدد التقارير المصدرة
لا يوجد بينهم أي تعاون أو مسئولية تضامنية.	يكون بينهم تعاون ومسئولية تضامنية بين المراقبين.	4- طبيعة المسؤولية والتعاون بين مراقبي الحسابات
شركات قطاع الاعمال العام والتي تساهم فيها الحكومة بأكثر من 51% والبنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقاري. وشركات قطاع الاعمال العام التي يساهم فيها شخص عام، أو شركة قطاع عام أو بنك من بنوك القطاع العام بما لا يقل عن 25% من رأس مالها.	يتم تفعيلها في بيئة الأعمال المصرية بشكل إلزامي في البنوك وبشكل اختياري في غالبية الشركات المساهمة.	5- نوع عميل المراجعة
المادة 53، القانون 144 لسنة 1988 والمعدل بقانون 157 لسنة 1998. قانون وحدات قطاع الأعمال العام 203 لسنة 1991، والقانون 10 لسنة 1981 الخاص بالإشراف والرقابة على شركات التأمين.	قانون الشركات رقم 159 لعام 1981 وقانون البنك المركزي رقم 33 لعام 2008	6- القوانين ذات الصلة

• المصدر: اعداد الباحث

6-1-2 طبيعة وأنواع مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية والنظريات المفسرة لها في هذا الجزء سوف يتم تناول كل من طبيعة وأنواع مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية وأهم النظريات المفسرة لارتباطها بممارسات التحفظ المحاسبى وذلك على النحو التالى:

6-1-2-1 طبيعة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية

تتمتع أهمية التدفقات النقدية التشغيلية للشركات لأنها تشير إلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، وهي ضرورية لاعتبار الشركة محققة لفرض الاستمرارية وحماية الشركة من خطر الإفلاس، وكذلك تظهر نظريات إدارة المخاطر بأن الشركات لديها الحوافز للتحوط ضد هبوط التدفقات النقدية والوقوع في أزمات مالية باستخدام عدة أدوات منها الاحتفاظ بالنقدية فالشركات التي تحتفظ بالنقدية فكأنها تحتفظ بمنطقة عازلة ضد العجز النقدي في المستقبل، والمشتقات المالية كعقود الخيارات والعقود المستقبلية والآجلة وغيرها من الأدوات (Lins et al., 2010 & Chen, et al, 2023)

وتتفق العديد من الدراسات السابقة، بشكل عام، (e.g., Louis et al., 2012; Baker & Filbeck, 2015 & Line, 2018) على أن التدفقات النقدية تساعد المستثمرين على تقييم استمرارية الشركات من خلال توفير معلومات حول ملاءتها المالية. ولقد ادركت وكالات التصنيف الائتماني أيضا أهمية مخاطر التدفق النقدي في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، احتفظت فيتش بتصنيف شركة ويندهام العالمية عند BBB - على الرغم من أن أعمالها المحيطة كانت متقلبة. والسبب هو أن فيتش أكدت قيام ويندهام بتعديل نموذج أعمالها لتقليل تقلبات التدفق النقدي (Khani et al., 2013). ولذلك، فإن الصحة المالية للشركة مدفوعة بشكل أساسي باستقرار تدفقاتها النقدية. وبالتالي، يجب أن تؤثر التدفقات النقدية المتقلبة سلبا على احتمال بقائها واستمراريتها. ولقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات التجريبية (Alipour et al., 2013 & Khani et al., 2013) أن معدل مخاطر التدفق النقدي للشركات غير المالية في الولايات المتحدة يزداد بشكل حاد مع اقتراب الشركات من الضائقة المالية أو الإفلاس، مما يوفر إشارة واضحة ومؤكده في التنبؤ بفشل الشركة.

ويشير (Alipour et al., 2013) إلى أن الشركات ذات معدل مخاطر التدفق النقدي الأعلى ينظر إليها على أنها تعاني من زيادة احتمال حدوث ضائقة مالية أو إفلاس. علاوة على ذلك، يوضح Douglas et al (2020) أن أداء التدفق النقدي المستقبلي يرتبط سلباً بمخاطر التدفق النقدي، وقد تزداد تكلفة رأس المال بناءً على توقعات المحللين لأداء الشركة غير المرضي في المستقبل. ويتفق Molina (2015) مع هذه النتائج ويؤكد أن تقلب التدفق النقدي يرتبط بشكل إيجابي بتكلفة رأس المال الخارجي مما يؤدي بدوره إلى تدهور نقص التدفق النقدي للشركة وتفاقم ضائقتها المالية. ومن هنا يتضح أن مخاطر التدفق النقدي يكون من أهم المؤشرات الخاصة بالتنبؤ بإفلاس الشركات وعدم استمراريتها.

6-1-2 أنواع مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية

تظهر مخاطر التدفقات النقدية عندما لا تتوافق التدفقات النقدية التشغيلية مع ما تم توقعه من حيث التوقيت، والمقدار، أو كلاهما. وهناك نوعين رئيسيين من مخاطر التدفقات النقدية وهما (Woods and Dowd, 2008 & Baker & Filbeck, 2015) :

(أ) مخاطر الأعمال Business Risk

ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي تمارسه المنشأة، وتنقسم إلى نوعين هما: مخاطر الإيرادات Revenues Risk، ومخاطر النفقات Expenditures Risk. وتعتمد مخاطر الإيرادات (المبيعات) على المنافسة الاقتصادية، وأسعار المبيعات وكمياتها أو كلاهما، في حين تعتمد مخاطر النفقات على الانحراف غير المتوقع في النفقات المتغيرة (المباشرة) والنفقات الثابتة (غير المباشرة). حيث ان ارتفاع نسبة النفقات الثابتة مقارنة بالنفقات المتغيرة يعنى ارتفاع المخاطر التشغيلية.

(ب) المخاطر المالية Financial Risk

وترتبط هذه المخاطر بمصادر تمويل عمليات الشركة. فالشركة التي تعتمد على التمويل بالدين تكون ملزمة بدفع ديونها المستحقة وهنا تزداد المخاطر المالية للشركة عند اعتمادها على مصادر تمويل طويلة الأجل، أما تمويل الشركة لنشاطها عن طريق التمويل بالملكية (عن طريق احتجاز الأرباح أو عن طريق إصدار أسهم جديدة) فإن ذلك لا يؤدي

إلى ظهور التزامات ثابتة عليها. ويعنى ذلك، زيادة المخاطر المالية عندما تستخدم الشركة التزامات أكبر من أصولها.

3-2-1-6 النظريات المفسرة للعلاقة بين مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية والتحفظ المحاسبى يعد التحفظ المحاسبى (Accounting Conservatism) واحدا من أكثر الممارسات المحاسبية التي تحتل مكانة كبيرة في عملية إعداد القوائم المالية، لما له من تأثير كبير على تحديد نتائج الأعمال، والمركز المالي للشركات، وكذلك لما له من تأثير واضح في تحسين درجة الملاءة، والاعتمادية على القوائم المالية المنشورة عبد الحليم (٢٠١٥)، وتعزيز قيمة النقدية المحتفظ بها، والحد من تدهور القيمة المرتبطة بالاحتفاظ بالنقدية عندما تعاني الشركة من مشاكل الوكالة خلال فترة الأزمات (Louis et al., 2012 & Line, 2018)

ويتمثل دور نظرية الوكالة في العلاقة بين التحفظ المحاسبى المشروط والاحتفاظ بالنقدية في التحكم في مشكلة الوكالة وحلها. ووفقا لدراسة Daryaei et al (2020) ، تكون الشركات التي تستخدم معايير التحفظ المحاسبى أقل عرضة للانخراط في الإفراط في الاستثمار، وسوف تتحسن قيمتها النقدية في المستقبل. واستنادا إلى الدراسات السابقة التي تختبر أثر التحفظ المشروط كمتغير مستقل على الاحتفاظ بالنقدية، يتضح أن قيمة الاحتفاظ بالنقدية ترتفع مع ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبى (Lin et al. ، 2018). وذلك لأن الشركات التي تطبق مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبى تكون أقل عرضة للإفراط في الاستثمار والتعرض لمخاطر الهبوط في التدفقات النقدية التشغيلية، خاصة بالنسبة للتحفظ المشروط، والتي تعتمد على الأخبار الجيدة والسيئة.

وتشير نظريات إدارة المخاطر بأن الشركات لديها حوافز للتحوط ضد هبوط التدفقات النقدية السلبية (Smith & Stulz, 1985 and Froot et al., 1993) وذلك من خلال استخدام أدوات تشمل الأرصدة النقدية، والتحوط التشغيلي وخطوط الائتمان وغيرها، فهذه الأدوات باستثناء الأرصدة النقدية تتضمن تكاليف صريحة وواضحة وتتطلب خبرة عملية ومالية لتنفيذها (Disatnik et al., 2012)، وفي المقابل بين (Pincus & Rajgopal, 2002) بأن إدارة المخاطر المبنية على أساس المحاسبة كالتحفظ المحاسبى لا تحتاج الى الكثير من التكلفة

والخبرة. فجانبا أن التحفظ يعمل على تخفيف مخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية، فإنه سيوفر أيضا أداة لإدارة المخاطر منخفضة التكلفة تستخدم لإدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. ولذلك فإن إدارة المخاطر باستخدام مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يعجل الاعتراف بالمصاريف ويؤجل الاعتراف بالإيرادات قد يساعد في التخفيف من مخاطر انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تقييد الإدارة في ممارسة إدارة الأرباح، وتعزيز من مراقبة عمليات المنشأة وأنشطة إدارة المخاطر التي تقلل من المخاطر التشغيلية أثناء ممارسة الشركات أعمالها، مما يشجع على عدم المبالغة في الأرباح ويعزز قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية مما يسهم في مصداقية التقارير المالية للمنشأة وتقليل مخاطر الإفلاس (Biddle et al., 2013). وأوضح البعض (Gao & Liang, 2011 & Hui et al., 2012) أن دور تطبيق التحفظ المحاسبي يكون في موازنة إدارة الأرباح وعدم المبالغة في الأرباح مما يساعد على تقليل نقص الاستثمارات والحد من الصدمات والنقص في التدفقات النقدية التشغيلية في الشركة.

ويرى الباحث أن إدارة المخاطر المبنية على أساس التحفظ المحاسبي سوف تكون أكثر فاعلية في تخفيض مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تعزيز مراقبة المستثمرين وعدم تشجيع المبالغة في الأرباح وتعزيز قابلية التحقق من المعلومات المحاسبية، مما يعزز من مصداقية التقارير المالية للمنشأة وتقليل مخاطر الإفلاس، وذلك يكون من الضرورة بمكان لإتمام هدف هذه الدراسة التحقق من مستويات التحفظ المحاسبي في مجموعة الشركات الممثلة لعينة الدراسة، وذلك من خلال اختبار فرض البحث الأول والذي ينص على:

H₁ يوجد مستوى معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط في القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة الممثلة لعينة الدراسة

6-2 تحليل العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية

واشتقاق الفرض الثاني

يؤدي أي انخفاض في التدفقات النقدية وخاصة التشغيلية إلى آثار سلبية على المستثمرين والمديرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصلحة بالمنشأة من حيث عدم قدرة المنشأة على توزيعات الأرباح أو سداد الالتزامات، ولذلك فإن هبوط التدفقات النقدية التشغيلية يعد من أهم المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها الشركة (Woods and Dowd, 2008).

وهناك العديد من الأدوات التي يتم الاعتماد عليها في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية ومن ضمن هذه الأدوات تعدد مداخل المراجعة الخارجية، حيث طرحت العديد من الدراسات (e.g., Pincus and Rajgopal, 2002 & Lines et al., 2010; Zerni et al. 2012 and Aburaya, 2023). مجموعة من التساؤلات حول جودة تعدد مداخل المراجعة الخارجية ومدى تأثيرها على إدارة المخاطر المالية ومن بينها مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بهدف القضاء على الانتقادات الموجهة إلى المراجعة الفردية، وزيادة القدرة على اكتشاف الغش وإدارة المخاطر.

وفى هذا السياق، تؤكد دراسة (Alanazi & Alfraih, 2012) إلى أن تطبيق مدخل المراجعة الثنائية خاصة عند الاعتماد على مكاتب المراجعة الكبيرة قد ساعد على زيادة امتثال الشركات محل المراجعة لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية وذلك مقارنة بتطبيق المراجعة المشتركة، وتتمثل الآثار الإيجابية التي تحققت للشركات محل المراجعة في زيادة الثقة في معلومات الشركات، ومن ثم حصولها على مزايا تمويلية مثل الاقتراض بسعر فائدة أقل بالمقارنة بمثلثيتها من الشركات التي تراجع من قبل شركات المراجعة المفردة أو التي تعتمد على مراجعين من غير مكاتب المراجعة الكبيرة مما انعكس على انخفاض ثقل التدفقات النقدية المستقبلية. ومن ناحية أخرى، توصلت مجموعة من الدراسات (أبو جبل، 2016: عبد القوى وآخرون 2018؛ Alfraih, 2016)، إلى أن المراجعة المشتركة تؤثر إيجاباً في القدرة على اكتشاف التحريفات في القوائم المالية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الثقة والملائمة في التقارير المالية، حيث أن المراجعة المشتركة تزيد من قدرة مراقب الحسابات على اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية ومن ثم دقة تقدير مخاطر المراجعة، وتزيد من جودة أحكام وقرارات المراجعين نتيجة وجود مرجعية، ومناقشة متبادلة حول الأحكام المهنية وخاصة في ظل امتلاك كليهما بالمعرفة بالعميل والخبرة التي يكمل بعضها الآخر ومشاركة الالتزامات والنتائج المترتبة على العمل بعكس المراجعة الفردية، الأمر الذي يكون له آثار إيجابية في مواجهة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية (Bisogno & DeLuca, 2016)

كما استهدفت دراسة (Mandour et al., 2018) تحديد أثر الاعتماد على مدخل المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات والممارسات الحقيقية مقارنة

بالاعتماد على مدخل المراجعة الثنائية في بيئة الاعمال المصرية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)، وأظهرت النتائج أن هناك ممارسات ثابتة لإدارة الأرباح في عينة الدراسة مع نوعي المراجعة المشتركة والثنائية، كما أشارت نتائج تحليل الانحدار إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين مدخل المراجعة المشتركة وإدارة الأرباح القائمة على أساس الاستحقاق مقارنة بالمراجعة الثنائية، وهذا يؤكد على أهمية تطبيق مدخل المراجعة المشتركة في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح. وتشير النتائج السابقة إلى أن المراجعين الخارجيين في المراجعة المشتركة يمارسون مستويات مرتفعة من العناية اللازمة والشك المهني مقارنة بالمراجعة الثنائية، وتتفق هذه النتيجة مع كل من (e.g., Zerni et al.,2012; Bisogno & DeLuca, 2016 and Quick & Schmidt, 2018)

ويرى الباحث، انه وفقا لعدة أسباب ومنها أن استقلالية المراجع الخارجي أعلى في مدخلي المراجعة، المشتركة والثنائية، مقارنة بالمراجعة الفردية، نظرا لان قدرة الإدارة على التأثير على اثنين من المراجعين يعملون معا يكون محدودا. ولذلك فإن قدرة مراجعي الحسابات - في ظل تعدد مداخل المراجعة - سيكون أعلى في مواجهة المخاطر المحتملة لانخفاض التدفقات النقدية التشغيلية. علاوة على ذلك، فإن تعدد مداخل المراجعة الخارجية تسهل الإشراف المتبادل بين المراجعين، حيث أن كل مراجع سوف يتحقق من مدى ملاءمة إجراءات المراجعة والتي من المتوقع ان تكون ذات جودة أعلى في ظل تعدد مداخل المراجعة الخارجية مقارنة بالمراجعة الفردية، حيث يستفيد المراجعون بموجب مدخلي المراجعة الخارجية هذين من فرصة التواصل والتشاور مع كل شريك بما فيه الكفاية لاكتساب الخبرة والمعرفة حول العميل وبالتالي مواجهة المخاطر المختلفة. وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق فرض البحث الثاني كما يلي:

H2 يؤثر مدخلي المراجعة المشتركة والثنائية سلبا ومعنويا على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

H21 يؤثر مدخل المراجعة المشترك سلبا ومعنويا على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H22 يؤثر مدخل المراجعة الثنائية سلبا ومعنويا على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

3-6 تحليل العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية والتحفيز المحاسبي المشروط واشتقاق الفرض الثالث.

اهتمت العديد من الدراسات السابقة باختبار العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية ومستوى التحفيز المحاسبي، وأوضحت نتائج تلك الدراسات وجود اراء مختلفة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة ومعنويتها بين مداخل المراجعة الخارجية ومستوى التحفيز المحاسبي وطرق تطبيقه وارتباط ذلك بجودة المعلومات المحاسبية ومشاكل الوكالة وكفاءة الأسواق المالية وانعكاس ذلك على قيمة الشركة، وتدفعاتها النقدية المستقبلية وأسعار أسهمها.

فمن ناحية، اتفقت مجموعة من الدراسات (e.g., Zerni et al., 2012; Assy, 2015; Bisogno and Deluca, 2016; Mandour et al., 2018 and [Aburaya, 2023](#)) أن معظم الشركات التي التزمت بمداخل المراجعة الخارجية تتميز بممارسات محاسبية أكثر تحفظاً عند إصدار قوائمها المالية وقد انعكس ذلك انخفاض ممارسات إدارة الأرباح، وتعزيز موثوقية القوائم المالية، وزيادة القدرة على التنبؤ بمخاطر الإفلاس وهبوط التدفقات النقدية التشغيلية مقارنة بالشركات التي تطبيق المراجعة الفردية. ولبيان الأثر الإيجابي لتطبيق المراجعة المشتركة بنوعها الإلزامي والاختياري على مستوى التحفيز المحاسبي، حيث اتفقت دراستي (2015) El-Assy & العاصي، 2016 على أن تطبيق المراجعة المشتركة كان له أثر إيجابي على زيادة التحفيز المحاسبي وتراجع الاستحقاقات الاختيارية وذلك بالمقارنة بتطبيق المراجعة الفردية. وفي ذات السياق أشارت دراسة (2012) Zerni et al. الى حدوث زيادة ملحوظة في التحفيز المحاسبي في الشركات التي طبقت المراجعة المشتركة بنوعها الإلزامي والاختياري مما يؤدي الى زيادة القدرة على التنبؤ بمخاطر العسر المالي. وتشير دراسة كل من أبو جبل (2016) الى إن تطبيق المراجعة المشتركة الإلزامية يؤدي إلى زيادة جودة المراجعة وارتفاع مستوى التحفيز المحاسبي وانخفاض في مستوى الاستحقاقات غير العادية ومستوى أفضل من الجدارة الائتمانية واحتمالية أقل للتعرض لخطر عدم الاستمرار فقط في ظل وجود أحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى ضمن طرفي المراجعة.

ومن ناحية أخرى اتجهت بعض الدراسات (e.g., Alanazi & Alfraih, 2012; Quick & Schmidt, 2018 and Kermiche & Charles, 2018) الى تمييز مداخل المراجعة الخارجية احدهما عن الاخر، حيث اتفق عدد من الدراسات على تفوق مدخل المراجعة الثنائية على مدخل المراجعة المشتركة في التأثير الإيجابي على التحفظ المحاسبي، حيث اشارت الى أن تبني مدخل المراجعة المشتركة ليس له تأثير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي مقاسا بالاستحقاقات الاختيارية ولا قيمة الشركة، وعلى الجانب الاخر، هناك تأثير إيجابي لتبني مدخل المراجعة الثنائية على كلا من التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة. وفي بيئة الاعمال المصرية خلصت دراسة إبراهيم، (2020) التي تم اجرائها على عينة من الشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة من عام 2015 حتى عام 2019، إلى أن تبني مدخل المراجعة المشتركة ليس له تأثير معنوي على كلا من الجودة الفعلية (ممثلة في مستوى التحفظ المحاسبي مقاسا بالاستحقاقات الاختيارية) والجودة المدركة لعملية المراجعة (ممثلة في قيمة الشركة) في البيئة المصرية.

وعلى عكس ما سبق، اتفق بعض الدراسات (Lobo et al., 2017 & Marmousez, 2019) على أن معظم الشركات التي التزمت بتعدد مداخل المراجعة الخارجية كان لها أثر سلبي على مستوى التحفظ المحاسبي، وفي هذا السياق توصلت دراسة (Marmousez, 2019) والتي تمت على عينة مكونه من 177 شركة من الشركات الفرنسية خلال عام 2013 الى انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات التي يتم مراجعتها من قبل اثنين كليهما من ال Big4 ، وزيادته حال كون أحدهما فقط من ال Big.4 وارجعت السبب في ذلك إلى عدم كفاءة التفاعل بين المراقبين من الأربعة الكبار لانخفاض الدافع لديهما لتقديم جهود ملائمة. في حين أن الجمع بين منشأة من الأربعة الكبار ومنشأة من غير الأربعة الكبار (Non Big 4-Big 4) يزيد من التحفظ المحاسبي ويرجع السبب في ذلك إلى قيام كل مراقب خلال عملية المراجعة المشتركة بتقديم مجهود أكبر وخاصة المراقب المنتمي لمكتب المراجعة الكبير وذلك حرصا منه على سمعته الجيدة في السوق.

ومما سبق يرى الباحث وجود اراء مختلطة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة ومعنويتها بين مدخلى المراجعة المشتركة والثنائية ومستوى التحفظ المحاسبي فالبعض يؤكد وجود علاقة إيجابية، في حين يرى البعض الأخرى عدم وجود علاقة او وجود علاقة سلبية، وهناك الاتجاه

الثالث الذي يميز بعض مداخل المراجعة الخارجية على البعض الآخر فيما يتعلق بالتأثير على مستوى التحفظ المحاسبي، وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق فرض البحث الثالث كما يلي:

H₃ يؤثر مدخل المراجعة المشتركة والثنائية إيجابا ومعنويا على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H₃₁ يؤثر مدخل المراجعة المشترك إيجابا ومعنويا على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H₃₂ يؤثر مدخل المراجعة الثنائية إيجابا ومعنويا على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

4-6 تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية واشتقاق الفرض الرابع

يعرف التحفظ المحاسبي على أنه "رد فعل حكيم على المخاطر وعدم اليقين لضمان مراعاة ان عدم اليقين والمخاطر الكامنة في مواقف العمل قد تم اتخاذهم في الحسبان بشكل كاف" (Statement of Financial Accounting Concepts No. 2 (FASB 1980, p. 10) . ويشير هذا التعريف ضمنا إلى دور التحفظ المحاسبي في التخفيف من المخاطر، لذلك نجد ان العديد من الدراسات (e.g., Biddle et al., 2013; Alipour et al., 2013 and Khani et al. 2013; Razmeh et al., 2014) قد ايدت فكرة ان التحفظ المحاسبي يعتبر آليه من آليات إدارة المخاطر ويتم الاعتماد عليه لتخفيض أو الحد من بعض المخاطر مثل خطر تدهور أسعار الأسهم، وخطر هبوط التدفقات النقدية (Biddle et al. (2013)، وخطر الإفلاس (Razmeh et al. (2014)، وخطر الغش، وخطر إدارة الأرباح Francis and Martin (2011) and Luo and Watts (2010).

وفي هذا الصدد، اشارت دراسة (Luo and Watts (2011) إلى أن التحفظ المحاسبي يحسن الربحية من خلال تعزيز مراقبة الاستثمارات والتخفيف من نقص رؤوس الأموال خلال فترات الأزمات المالية من خلال زيادة قدرة الشركة على الاقتراض، وهو ما يشير إلى أن التحفظ المحاسبي من المحتمل أن يخفف من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من

خلال تحسين كفاءة الاستثمار. واختبرت دراسة (Biddle et al. (2013 دور التحفظ المحاسبي غير المشروط والمشروط في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. وأوضحت النتائج أن كلا من التحفظ المحاسبي غير المشروط والمشروط مرتبطان سلبا بمخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. كما تشير النتائج إلى أن التحفظ المحاسبي غير المشروط والمشروط يرتبطان بشكل إيجابي بمعدل الاحتفاظ بالنقدية والتي تقلل من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية وبالتالي فإن التحفظ المحاسبي يعد آلية من آليات إدارة المخاطر التي يتم إتباعها لتخفيض مخاطر تدهور التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، حيث يعد التحفظ المحاسبي غير المشروط بديلا للتحوط المحاسبي، والذي يتم استخدامه لتخفيض مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، بينما يعتبر التحفظ المشروط مكملا للتحوط المحاسبي لتخفيض هذه المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، يعد التحفظ غير المشروط آلية لإدارة المخاطر وتقلل من تعرض المنشأة لمخاطر الإفلاس من خالا تدعيمه للتدفقات النقدية، والحد من عملية إدارة الأرباح. وتشير هذه الأدلة إلى أن التحفظ المحاسبي لديه القدرة على التخفيف من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تحسين كفاءة الاستثمار الرأسمالي. كما توصلت دراسة (حمد والمومني، ٢٠١٨) الى وجود اثر سلبي ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي بنوعيه على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في التقارير المالية.

ومن ناحية أخرى، تعتبر العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من اهم القضايا التي يهتم بها المستثمرين والدائون ونظريات إدارة المخاطر. ولذلك اكد العديد من الدراسات (Zhang, 2008 and Chen, et al., 2023) على حقيقة أن المستثمرين يكرهون الخسارة، ولذلك يهتمون بإدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. وبالتالي فإن الأولوية القصوى للمساهمين تتمثل في تقليل مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية لتعزيز بقاء الشركات. ومن ناحية أخرى، يشير Zhang (2008) الى أن أولويات الدائون كذلك هي تقليل مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية ومخاطر التخلف عن السداد التي تعد محددات رئيسية لعلاوات المخاطر المفروضة على المقترضين. كما تشير نظريات إدارة المخاطر الى أن الشركات يكون لديها حوافز للتحوط ضد صدمات التدفق النقدي السلبية باستخدام الأدوات التي تشمل الحيازات النقدية والتحوط التشغيلي والتحوط للشركات وخطوط

الائتمان. باستثناء الاحتفاظ بالنقدية، تتحمل هذه الأدوات تكاليف صريحة وتتطلب خبرة تجارية ومالية لتنفيذها (Disatnik, 2012). وأوضح (Chen, et al. (2023) بأن إدارة المخاطر باستخدام الممارسات المحاسبية مثل التحفظ المحاسبي تنطوي على تكلفة وخبرة أقل. إذا خفض التحفظ المحاسبي من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، فإنها ستوفر أداة منخفضة التكلفة لإدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

ومن وجهة نظر أخرى، يرى (Gigler et al. (2009) بأن التحفظ المحاسبي يشجع على عدم الوفاء بالاتفاقيات التي قد تؤدي إلى عمليات تصفية غير فعالة لمشاريع القيمة الحالية الصافية الإيجابية، مما يتسبب في نقص الاستثمار ونقص التدفقات النقدية التشغيلية. وبالمثل، أشار (Gao and Liang (2011) الى أنه بسبب ضعف ردود الفعل على معلومات أسعار الأسهم، فإن جودة التقارير المالية الأعلى (بما في ذلك التقارير المتحفظة) تعيق كفاءة الاستثمار وتخصيص الموارد، مما يعني ارتفاع مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. واستهدفت دراسة (Khani et al. (2013) إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومخاطر الإفلاس وأوضحت النتائج ان هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي ومخاطر الإفلاس الشركات، وقد جاءت نتائج هذه الدراسة مخالفة لنتائج دراسة (Razmeh et al. (2014) التي قامت على نفس السوق ونفس الفترة نوعا ما.

لذلك، يظل السؤال التجريبي مطروحا حول ما إذا كان التحفظ المحاسبي يلعب دورا في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية والتي تعد من أهم المخاطر المالية التي تواجه الشركات مما يؤثر على قدرة الشركة على البقاء وتحقيق أهدافها وتعزيز سمعتها والاستقرار في تحقيق الأرباح، وحماية تدفقاتها النقدية؟ وبناء على ما سبق يمكن اشتقاق فرض البحث الرابع كما يلي:

H₄ يؤثر التحفظ المحاسبي المشروط سلبا ومعنويا على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

5-6 تحليل العلاقة بين مداخل المراجعة ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط واشتقاق الفرض الخامس.

من خلال استعراض الدراسات السابقة وجد الباحث ان العديد من الدراسات (El-Dyasty and Elamer, 2022 & Samra et al., 2022) قد اهتمت بمدخل تعدد المراجعة الخارجية، ومدى تأثيرها على نزاهة وموثوقية التقارير المالية، وأهمية الاعتماد على السياسات المحاسبية المتحفظة في إعداد التقارير المالية بهدف دعم أصحاب المصالح في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، واستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مهنة المراجعة الخارجية من خلال إدارة المخاطر المالية ومن بينها مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

ولذلك، اشارت العديد منهم (e.g., Chan et al., 2014; Bisogno & DeLuca, 2016 and Zhang et al., 2022) إلى وجود اثر مباشر لبعض مداخل تعدد المراجعة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بسبب زيادة مستوى استقلالية المراجع الخارجي في مداخل تعدد المراجعة (المشتركة والثنائية) مقارنة بالمراجعة الفردية ولذلك فإن قدرة مراجعي الحسابات - في ظل مدخلى المراجعة المشتركة والثنائية- سيكون أعلى في مواجهة المخاطر المحتملة لانخفاض التدفقات النقدية التشغيلية. علاوة على ذلك، فإن مداخل تعدد المراجعة الخارجية تسهل الإشراف المتبادل بين المراجعين، حيث يستفيد المراجعون بموجب منهج المراجعة المتعددة من فرصة التواصل والتشاور مع كل شريك بما فيه الكفاية لاكتساب الخبرة والمعرفة حول العميل وبالتالي مواجهة المخاطر المختلفة.

وعلى الجانب الاخر، قد تؤثر مداخل المراجعة الخارجية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بصورة غير مباشرة وذلك من خلال الدور الوسيط للتحفظ المحاسبي المشروط، حيث يكون تأثير التحفظ المحاسبي على مخاطر هبوط التدفقات النقدية أكثر بروزاً في فترات الازمات الاقتصادية، ومع ذلك، تمتلك الشركات ذات مستوى التحفظ المحاسبي الأعلى قدرة عالية على الاقتراض (Luo and Watts, 2011)، حتى تتمكن من الحفاظ على العمليات العادية بشكل أفضل أثناء فترات الأزمات المالية والبقاء والاستمرار ومواجهة هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. علاوة على ذلك، خلال فترات الأزمات المالية عندما تواجه الشركات المزيد من الضغوط لخفض أسعار المنتجات من أجل البقاء، فإن

المزيد من مستويات التحفظ المحاسبى يعمل على تخفيض مخاطر الإفلاس (Louis & Urcan, 2015)، مما يساعد على الاحتفاظ بالعملاء، وبالتالي تقليل صدمات التدفقات النقدية السلبية.

ومن المتوقع أن يخفف التحفظ المحاسبى المشروط بشكل مباشر من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال تعزيز مراقبة المستثمرين، وتقييد إدارة الأرباح، وتوليد فوائد التعاقد. من خلال نقل المعلومات في الوقت المناسب إلى المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بأداء الشركات ومخاطرها، يعزز التحفظ المحاسبى المشروط مراقبة عمليات الشركات وأنشطة إدارة المخاطر التي تقلل من الصدمات التشغيلية (Hui et al., 2012) وتحفز هذه المراقبة المديرين الذين لديهم تعويضات قائمة على الأداء على اتخاذ إجراءات للحد من المخاطر Ratzinger-Sakel et al., (2013). كما أن التحفظ المحاسبى لا يشجع على المبالغة في تقدير الأرباح وتعزز إمكانية التحقق من المعلومات المحاسبية (Hui et al., 2012)، وبالتالي تعزيز مصداقية التقارير المالية للشركات وتقليل مخاطر الإفلاس (Kim and Kross, 2005). وهذا يسهل شروط التعاقد الأكثر ملاءمة (على سبيل المثال، انخفاض أسعار الفائدة في التعاقد على الديون) وعلاقات تجارية أكثر استقراراً (على سبيل المثال، عقود البيع طويلة الأجل)، مما يساعد على تخفيف نقص الاستثمار وتقليل الصدمات وأوجه هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

ومن ناحية أخرى، سيقلل التحفظ المحاسبى المشروط من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بشكل غير مباشر من خلال تعزيز الاحتفاظ بالنقدية، وهي أداة "حقيقية" معترف بها جيداً لإدارة المخاطر. ويعزز التحفظ المحاسبى الاحتفاظ بالنقدية من المصادر الخارجية والداخلية، لا سيما عندما يكون نقص الاستثمار و/أو القيود المالية شديدة. يعزز التحفظ المحاسبى الاحتفاظ بالنقدية من التمويل الخارجي عن طريق تقليل نفقات الفائدة وتعزيز قدرات الاقتراض للشركات، خاصة أثناء فترات الازمات المالية (Luo and Watts 2011).

وبناء على ما سبق، تظهر العديد من التساؤلات عن الأثر المباشر لمدخل تعدد المراجعة الخارجية، ومدى تأثيرها على مخاطر هبوط التدفقات النقدية من ناحية، ومن ناحية أخرى من خلال الأثر غير المباشر لممارسات التحفظ المحاسبى المشروط وتوسطه لهذه العلاقة بين

مداخل تعدد المراجعة الخارجية، ومخاطر هبوط التدفقات النقدية بهدف دعم أصحاب المصالح في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، واستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في مهنة المراجعة الخارجية من خلال إدارة المخاطر المالية ومن بينها مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. ولذلك تم اشتقاق الفرض الخامس للبحث على النحو التالي:

H5 يؤثر مدخل المراجعة المشتركة والثنائية سلبا ومعنويا على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبى كمتغير وسيط للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H51 يؤثر مدخل المراجعة المشترك سلبا ومعنويا على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبى كمتغير وسيط للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H52 يؤثر مدخل المراجعة الثنائية سلبا ومعنويا على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبى كمتغير وسيط للشركات المقيدة بالبورصة المصرية..

6-6 منهجية الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار اثر تعدد مداخل المراجعة (المراجعة المشتركة في مقابل المراجعة الثنائية) على كل من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية والتحفظ المحاسبى المشروط بصورة مباشرة، بالإضافة الى اختبار أثر التحفظ المحاسبى المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، واخيرا اختبار الأثر غير المباشر لمداخل المراجعة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال الدور الوسيط للتحفظ المحاسبى المشروط. وتحقيقا لهذا الهدف تم اختبار فروض الدراسة التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية بصورة تطبيقية على عينة من الشركات في بيئة الاعمال المصرية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال التعرض للنقاط التالية: مجتمع وعينة الدراسة وأسلوب تجميع البيانات، وصف وقياس متغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، لعينة الدراسة ونتائج تحليل النموذج الهيكلي، ونتائج اختبار فروض البحث، وذلك كما يلي:

1-6-6 مجتمع وعينة الدراسة واسلوب تجميع البيانات وفترة الدراسة

1-1-6-6 مجتمع وعينة وفترة الدراسة

- يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة فى بورصة الأوراق المالية المصرية عن نهاية العام للفترة من 2015-2020. وقد تم اختيار العينة النهائية للدراسة وفقا لتوافر الشروط التالية قياسا على (Mandour et al., 2018 & Okaro et al., 2018) :
- 1- أن تكون مفردات العينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة الدراسة.
 - 2- ان تقوم مفردات العينة من الشركات بتطبيق احد مدخلي المراجعة (المراجعة المشتركة فى مقابل المراجعة الثنائية) بصورة اختيارية.
 - 3- أن تنتهى السنة المالية لمفردات العينة فى 31 ديسمبر من كل عام، وذلك لاستبعاد تأثير أي أحداث أخرى تقع خارج سياق هذا التاريخ قد تؤثر على معلومات الشركات.
 - 4- أن لا تنتمى الشركة لقطاع البنوك وشركات التأمين، نظرا لوجود قواعد تنظيمية خاصة بهم، ولقيام البعض منهم بتطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة الزامية.
- وبتطبيق المعايير والضوابط السابقة بلغ عدد الشركات التى شملتها العينة 17 شركة تقوم بتطبيق مدخل المراجعة المشتركة و7 شركات تقوم بتطبيق مدخل المراجعة الثنائية بإجمالي 24 شركة، وبعد إزالة البيانات من القيم الرئيسية المفقودة من الدراسة، وبعد أساليب الفحص والفرز المذكورة أعلاه، حصلنا على ما مجموعه 142 مشاهدة.

جدول رقم (2)

اسماء الشركات الخاصة بعينة الدراسة*

القطاع	عدد الشركات التي تُطبق مدخل المراجعة المشتركة	عدد الشركات التي تُطبق مدخل المراجعة الثنائية	إجمالي العينة
الموارد الأساسية	1	1	2
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	6	2	8
التشييد ومواد البناء	3	1	4
الأغذية والمشروبات	2	1	3
العقارات	4	1	5
السياحة والترفيه	1	1	2
إجمالي عدد الشركات	17	7	24
إجمالي المشاهدات	102	40	142
النسبة المئوية	%71	%29	%100

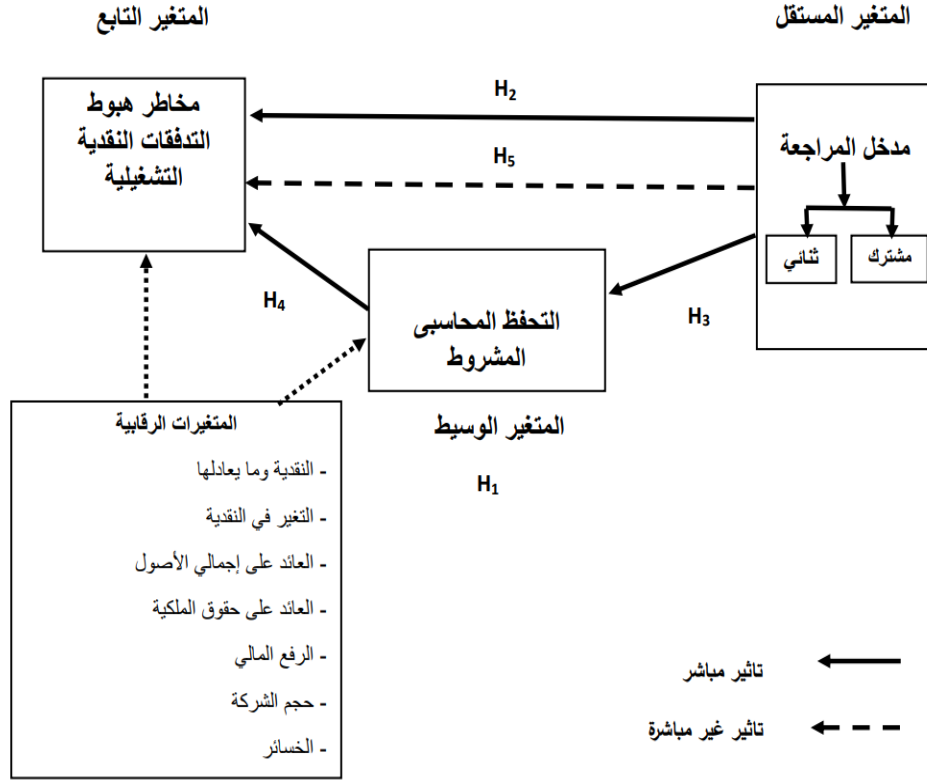
*المصدر: اعداد الباحث

6-1-2 أسلوب تجميع البيانات

اعتمد الباحث في جمع البيانات على المواقع الخاصة بنشر القوائم المالية وتقارير مجلس الإدارة وحركات تداول الأسهم مثل كل من موقع شركة مصر لنشر المعلومات (EGID)، وموقع معلومات مباشر (MUBASHER Info)، وموقع شركة مصر لخدمات المعلومات (Misrnews)، وموقع البورصة المصرية. بالإضافة الى التقارير المالية السنوية المنشورة لبعض الشركات عبر مواقعها الالكترونية (Mandour et al., 2018).

6-2 نموذج الدراسة

يتناول الباحث في هذا الجزء نموذج الدراسة، والذي يهدف الى تفسير العلاقة بين مداخل تعدد المراجعة الخارجية ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال الأثر الوسيط للتحفظ المحاسبي المشروط. ويوضح الشكل رقم (1) نموذج الدراسة كما يلي:



شكل رقم (1) نموذج الدراسة *

• المصدر: إعداد الباحث

3-6-6 توصيف وقياس متغيرات الدراسة

تتمثل المتغيرات الرئيسية لهذا البحث في كل من نوع مدخل المراجعة باعتبارها المتغير المستقل ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير تابع بالإضافة الى التحفظ المحاسبي المشروط كمتغير وسيط. كما يتم استعراض المتغيرات الرقابية الخاصة بتحديد الاثر على المتغير التابع. وسوف يعرض الباحث في هذا الجزء كيفية تحديد هذه المتغيرات ونماذج القياس الخاصة بها، وذلك على النحو التالي:

6-3-1 المتغير المستقل: ويتمثل في مدخلى المراجعة الخارجية

المتغير المستقل هو مدخل المراجعة الخارجية (نوع المراجعة)؛ المراجعة الثنائية، حيث يتم التعاقد على العمل مع شركتين أو أكثر من شركات المراجعة المستقلة والمنفصلة. تقوم كل شركة بشكل مستقل بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد. وتخطط كل شركة لعملية المراجعة، وتنفيذ الإجراءات، وأعمال المراجعة، وتصدر تقرير المراجعة بشكل منفصل. ومن ثم، فإن كل مراجع مسؤول فقط عن رأي المراجعة الذي أصدره Ratzinger-Sakel et al. (2013). أما المراجعة المشتركة، يتم التخطيط لعملية المراجعة بشكل مشترك ويتم تقسيم إجراءات المراجعة لضمان عدم تكرار وظائف المراجعة وإصدار تقرير مراجعة واحد بشكل مشترك مع مسؤولية مشتركة عن الرأي Zerni et al. (2012). يتم قياس مدخل المراجعة من خلال متغير وهمي. يأخذ القيمة (2) إذا تم اعتماد مدخل المراجعة الثنائية، والقيمة (1) في حالة اعتماد مدخل المراجعة المشتركة (e.g., Zerni et al., 2010; Lesage et al., 2011 and Bisogno & DeLuca, 2016).

- المراجعة المشتركة Joint Audit: سوف يتم التعبير عنها بالرمز (Joint A) ، ويتم التعبير عنها كميًا بالقيمة (1) إذا كانت الشركة تتبنى مدخل المراجعة المشتركة وبالقيمة (0) بخلاف ذلك .

- المراجعة الثنائية Dual Audit: سوف يتم التعبير عن ها بالرمز (Dual A) ، ويتم التعبير عنها كميًا بالقيمة (1) إذا كانت الشركة تتبنى مدخل المراجعة الثنائية وبالقيمة (0) بخلاف ذلك .

6-3-2 المتغير التابع: ويتمثل في مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية

تم قياس هذا المتغير باستخدام مقياس جذر تدني التدفقات النقدية التشغيلية في لحظة جزئية (OCF_Rlpm) ، قياسا على كل من (e.g.; Louis et al. 2012; Biddle et al. 2013; Hamad & AL-Momani, 2018 and Hamad et al., 2019) اعتمدت تلك الدراسات على اساس الجذر التربيعي لأدنى لحظة جزئية Lower Root Moment Partial (RLPM) من انخفاض التدفقات النقدية التشغيلية إلى ما دون

المستوى المتوقع نسبة إلى الجذر التربيعي المقابل لأعلى لحظة جزئية Partial Upper Root Moment (RUPM) وتم قياس جذر تدني التدفقات النقدية التشغيلية في لحظة جزئية كما يلي:

$$RLPM_OCF_{it} = \log[(1 + RLPM_2(OCF_{it}) / (1 + RUPM_2(OCF_{it}))]$$

$$RLPM_2(OCF_{it}) = [(1/3)\sum(\acute{\epsilon}_{it} * I_{\acute{\epsilon}_{it} < 0})^2]^{1/2},$$

$$RUPM_2(OCF_{it}) = [(1/3)\sum(\acute{\epsilon}_{it} * I_{\acute{\epsilon}_{it} \geq 0})^2]^{1/2},$$

حيث:

$\acute{\epsilon}_{it}$: المقدر المتبقي والذي يتم الحصول عليه من نموذج توقع التدفقات النقدية التشغيلية الموضح أدناه
 $\acute{\epsilon}_{it} > 0$: مؤشر وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت نتيجة الخطأ العشوائي المتوقعة (البواقي $\acute{\epsilon}_{it}$) أقل من (صفر)، وغير ذلك يأخذ القيمة (صفر).
ويقدر كل من RLPM و RUPM على مدار ثلاث إلى خمس سنوات تغطي السنة الحالية والسنتين أو الأربعة السابقة.

وتبين المعادلة التالية نموذج توقع التدفقات النقدية التشغيلية والمقدر من قبل French (1997) & Fama، وباستخدام نتيجة الخطأ العشوائي المتوقعة ($\acute{\epsilon}_{it}$) أي بواقي النموذج مؤشر على هبوط التدفقات النقدية التشغيلية عن مستواها المتوقع، فإذا كانت نتيجة البواقي ($\acute{\epsilon}_{it}$) أقل من صفر يعني ذلك أن هناك هبوط في (OCF) بأقل من المستوى المتوقع، ومن أجل تطبيق نموذج الانحدار التالي تم استخدام الانحدار الذاتي (Autoregressive) لسلسلة زمنية من التدفقات النقدية التشغيلية، وكما ذكر Dechow at el. (1998) بأن الانحدار الذاتي يحسن من القدرة على التنبؤ.

$$OCF_{it} = \beta_0 + \beta_1 OCF_{it-1} + \beta_2 OCF_{it-2} + \beta_3 OCF_{it-3} + \beta_4 SALE_{it-1} + \beta_5 SIZE_{it-1} + \beta_6 LEV_{it-1} + \beta_7 STD_OCF_{it-1} + \epsilon_{it}$$

حيث:

OCF_{it} : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول (معدل سنوي)

SALE_{it}: إجمالي المبيعات / إجمالي الأصول.

SIZE_{it}: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول .

LEV_{it}: إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول .

OCF_{it}_STD: الانحراف المعياري للتدفقات النقدية التشغيلية باستخدام من (3 - 5) سنوات.
 ε_{it}: الخطأ العشوائي ونتيجته هي مقياس لتوقع التدفقات النقدية التشغيلية، وإذا كانت النتيجة أقل من صفر يكون هناك مؤشر على أن هناك هبوطاً في التدفقات النقدية التشغيلية بأقل من المتوقع، وهو متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان المتبقي من النموذج أقل من صفر $\epsilon_{it}> 0$، وغير ذلك صفر.

3-3-6-6 المتغير الوسيط: ويتمثل في التحفظ المحاسبي المشروط

تم الاعتماد على مقياس التوقيت غير المتماثل (Asymmetric Timeliness (AT) لقياس التحفظ المحاسبي المشروط قياساً على (Basu, 1997)، حيث قام Basu بتصميم مقياسه القائم على السوق استناداً إلى الفكرة القائلة بأن أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المتاحة للجمهور، وليس فقط المعلومات الموجودة في البيانات المالية، فالسوق يتسلم أخبار جيدة أو سيئة من مصادر مختلفة ومن ثم تحدث عوائد مختلفة ويعكسها في أسعار الأسهم الموجبة أو السالبة، وبسبب التحفظ المحاسبي والذي يعكس "الأخبار السيئة" في الأرباح بصورة أسرع نسبياً من "الأخبار الجيدة" والذي يعرف باسم التوقيت غير المتماثل للأرباح، فكان Basu أول من ربط التوقيت غير المتماثل مع التحفظ المحاسبي المشروط، فكل ما زاد التوقيت غير المتماثل زادت درجة التحفظ المحاسبي.

$$EPS_{it} / P_{it-1} = \beta_1 + \beta_2 DR_{it} + \beta_3 R_{it} + \beta_4 DR_{it} R_{it} + \epsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث

EPS_{it}: ربحية السهم للشركة *i* في السنة *t*

P_{it-1}: السعر السوقي الافتتاحي للسهم

R_{it}: عوائد الأسهم السوقية

DR_{it}: متغير وهمي يساوي (1) إذا كان العائد السوقي لسهم الشركة *i* في السنة *t* سالب، ويساوي صفر إذا كان غير ذلك.

ε_{it}: الخطأ العشوائي

β_3 : مقياس الأخبار الجيدة في التوقيت المناسب

β_4 : مقياس التوقيت المتزايد للأخبار السيئة على الأخبار الجيدة، وهو مؤشر مستوى التحفظ المحاسبي وفي ظل التقارير المالية المتحفظة يتوقع أن يكون موجب وذو دلالة إحصائية.

6-3-4 المتغيرات الرقابية:

وتشمل المتغيرات التالية: النقدية وما يعادلها، والتغير في النقدية، وكثافة الاستثمارات الرأسمالية، والعائد على إجمالي الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعقارات والممتلكات والآلات، والرفع المالي، وحجم الشركة، والانحراف المعياري للعائد السنوي، والخسارة) ، والتي تؤثر على مستوى التحفظ ومخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وسوف يتم قياس هذه المتغيرات وفقا لدراسة (Biddle et al. (2013) كما يلي:

جدول رقم (3)

المتغيرات الرقابية ومنهجية قياسها*

المتغيرات الرقابية	طريقة القياس	الآثار المتوقعة على المتغير التابع والوسيط
النقدية وما يعادلها CASH _{it-1}	(النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل/ إجمالي الأصول) (Rutledge et al., 2014)	كلما زاد حجم النقدية وما يعادلها كلما انعكس ذلك بالسلب على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية وبالإيجاب على مستوى التحفظ.
التغير في النقدية Δ CASH _{it-1}	(التغير في النقدية / إجمالي الأصول) (Zang, 2012)	كلما زاد التغير في النقدية كلما زادت مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وانخفض مستوى التحفظ المحاسبي.
العائد على إجمالي الأصول ROA _{it-1}	(صافي الربح على إجمالي الأصول) قياسا على (Rusmin, 2010; Zhu et al., 2015)	كلما زاد العائد على الأصول كلما انعكس ذلك بالسلب على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وبالإيجاب على التحفظ المحاسبي.
العائد على حقوق الملكية ROE _{it-1}	(صافي الربح على حقوق الملكية) (Yaşar, 2013)	كلما زاد العائد على حقوق الملكية كلما انعكس ذلك بالسلب على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية وبالإيجاب على التحفظ المحاسبي.
الرفع المالي Lev _{it-1}	(إجمالي الائتمانات / إجمالي الأصول) قياسا على (Gerayli et al., 2011; Memis and Centenak, 2012)	كلما زاد الرفع المالي كلما انعكس ذلك بالإيجاب على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية وبالسلب على التحفظ المحاسبي.
حجم الشركة SIZE _{it-1}	يقاس باللوغاريتم الطبيعي للقيمة الدفترية لإجمالي الأصول في نهاية السنه (Rafiq et al., 2016)	من المتوقع أنه كلما زاد حجم الشركة كلما انخفض مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية وزاد مستوى التحفظ.
تحقيق الشركة لأرباح أو خسائر LOSS _{it-1}	تقاس بمتغير وهمي يأخذ القيمة (صفر) إذا كانت الشركة حققت أرباح، ويأخذ القيمة (1) بخلاف ذلك	يعتبر المحتوى المعلوماتي للأرباح ذو تأثير كبير على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى التحفظ.

*المصدر: اعداد الباحث

6-6-4 النماذج المستخدمة في اختبار فروض الدراسة

تم الاعتماد على نموذج المعادلات الهيكلية، بهدف استخدامه في اختبار التأثير غير المباشر (الوسيط) للاحد المتغيرات الذي يكون متغير تابع في أحد العلاقات ومتغير مستقل في أحد العلاقات الأخرى في نفس الوقت. ووفقا لهذه الدراسة، يعتبر متغير التحفظ المحاسبى المشروط متغير تابع لمدخل المراجعة كمتغير مستقل، وفي نفس الوقت يعتبر متغيرا مستقلا يؤثر في متغير اخر وهو مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية كمتغير تابع (2013 Herda,). ولاختبار نموذج الدراسة المقترح تم استخدام برنامج (AMOS) الإصدار رقم 18، ولقياس التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للمتغيرات محل الدراسة، سوف يتم الاعتماد على تحليل المسار.

6-7 نتائج الدراسة التطبيقية

يوضح الباحث في هذا الجزء اهم النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة وذلك كما يلي:

6-7-1 نتائج تحليل النموذج الهيكلي

يتم الحكم على مدى جودة النموذج الهيكلي من خلال العديد من المؤشرات، والتي يتم في ضوءها قبول أو رفض النموذج (Hooper et al., 2008 and Christian, 2016). ولقد اظهرت نتائج تحليل نموذج الدراسة باستخدام متوسط مقياس التوقيت غير المتماثل كمقياس للتحفظ المحاسبى المشروط عن ارتفاع مؤشرات جودة التوفيق وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

جودة توافق نموذج المعادلة الهيكلية

المؤشر	القيمة	المعيار	الدلالة	المصدر
chi-square χ^2	1,007	≥ 5	النموذج مطابق تماماً للبيانات	Hooper et al. (2008)
مؤشر جودة التوفيق (GFI)	0,978	≤ 0.95	جودة النموذج	Hooper et al. (2008)
مؤشر جودة التوفيق المعدل (AGFI)	0,981	≤ 0.95	جودة النموذج	Hooper et al. (2008)
مؤشر التوفيق المقارن (CFI)	0,996	≤ 0.95	جودة النموذج	Hooper et al. (2008)
مؤشر التوفيق الطبيعي (NFI)	0,993	≤ 0.95	جودة النموذج	Hooper et al. (2008)
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات البواقي (RMR)	0,024	≥ 0.10	النموذج مطابق تماماً للبيانات	Hair et al. (2006)
الجذر التربيعي لمتوسط مربعات خطأ التقدير (RMSEA)	0,035	≥ 0.10	النموذج مطابق تماماً للبيانات	Hooper et al. (2008), Hair et al. (2010)

- **normed chi-square**, **GFI**= comparative fit index, **AGFI**= adjusted goodness-of-fit statistic, **CFI**= comparative fit index, **NFI**= normal fit indices, **RMR**= root mean square residual, **RMSEA**= root mean square error of approximation.

المصدر: اعداد الباحث

6-7-2 الاحصاءات الوصفية لنسبة تكرار تطبيق تعدد مداخل المراجعة الخارجية

يشير الجدول التالي إلى أن نسبة تطبيق مخر المراجعة المشتركة بلغ 71% بعدد 17 شركة و102 مشاهدة، بينما بلغت نسبة تطبيق مدخل المراجعة الثنائية 29% بعدد 7 شركات و40 مشاهدة على مدار ستة سنوات.

جدول رقم (5)

أهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة*

إجمالي العينة	عدد الشركات التي تطبق مدخل المراجعة الثنائية	عدد الشركات التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة	القطاع
24	7	17	اجمالي عدد الشركات
142	40	102	اجمالي المشاهدات
%100	%29	%71	النسبة المئوية

3-7-6 الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

يتناول الباحث في هذا الجزء اهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بصورة مجمعة في الجدول رقم (6) والذي يوضح المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى وأدنى قيمة لمتغيرات الدراسة والتي تشمل التحفظ المحاسبي المشروط ومخاطر هبوط التدفقات النقدية والمتغيرات الرقابية.

جدول رقم (6)

أهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة*

الحد الاعلى	الحد الادنى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغيرات
0.9615	0	0.2572	0.2559	التحفظ المشروط
0.2203	-0.1542	0.0341	-0.003	مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية
0.8921	0	0.0121	0.0981	النقدية
0.7652	-1.1723	0.1286	0.0041	التغير في النقدية
0.5143	-0.6012	0.0983	0.0194	العائد على الأصول
1.0733	-0.9062	0.1632	0.0372	العائد على حقوق الملاك
8.8943	4.3801	0.7922	5.9382	حجم الشركة
5.8561	-0.0031	0.4023	0.5112	الرفع المالي
54	17	8.765	32.432	تحقيق الشركة للخسائر

*اجمالي المشاهدات خلال فترة الدراسة 142 مشاهدة

ويشير الجدول السابق الى ان متوسط التحفظ المحاسبي المشروط بلغ 0.2559 بانحراف معياري بلغ 0.2572 والذي دل على وجود اتجاه تصاعدي لمستوى التحفظ المحاسبي المشروط، حيث بلغت قيمة الحد الأدنى 0.000، في حين بلغ الحد الأعلى 0.9615 وهو ما يتوافق مع ما تمت الإشارة اليه سابقا بوجود ارتفاع في مستوى التحفظ المحاسبي وهو ما يدل على ان معظم الشركات المدرجة ببورصة الأوراق تعترف بالخسائر المتوقعة (الأخبار السيئة) أكثر من اعترافها بالأرباح المتوقعة (الأخبار الجيدة). وفيما يتعلق بمخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، فقد بلغ نسبة المتوسط -0.003- بانحراف معياري بلغ 0.0341 والذي دل على وجود اتجاه تصاعدي لمخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، حيث بلغت قيمة الحد الأدنى -0.1542، في حين بلغ الحد الأعلى 0.2203. وقد يرجع ذلك الى حدوث جائحة كورونا وتوابعها على مدار عامي 2019 و2020.

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الضابطة كاحتفاظ بالنقدية وما يعادلها (CASH) فقد تراوحت قيمة الحد الأدنى والحد الأعلى ما بين (0.000 - 0.8921) مما يدل على أن هناك بعض الشركات لم تكن تحتفظ بالنقدية وما يعادلها. أما التغير في النقدية وما يعادلها (CASH) Δ (فقد ظهرت أدنى قيمه له (- 1.1723) وهذا يشير إلى أن بعض الشركات كان احتفاظها بالنقدية وما يعادلها للفترة الحالية أقل من الفترة السابقة، وقد بلغ الوسط الحسابي لهذا المتغير (0.0041) وهو قيمة موجبة مما يعني أن أغلب الشركات كانت تحتفظ بالنقدية وتتوسع بالاستثمارات قصيرة الأجل. وتشير النتائج إلى أن متوسط العائد على حقوق الملاك (ROE) بلغ (0.0372)، كما بلغ متوسط العائد على الأصول (ROA) 0.0194 خلال فترة الدراسة، كما ظهرت الدود الدنيا لكلا منها بالقيم السالبة -0.9062 و-0.6012 على التوالي مما يدل على وجود خسائر بالنسبة لعينة الشركات.

6-7-4 نتائج اختبار فروض الدراسة

يقوم الباحث في هذا الجزء بتحليل وتفسير النتائج الخاصة بفروض الدراسة التي سبق اشتقاقها في الجزء النظري من الدراسة وذلك كما يلي:

6-7-4-1 نتائج اختبار الفرض الأول:

استهدف فرض البحث الاول اختبار مدى ممارسة التحفظ المحاسبى المشروط في القوائم المالية لشركات العينة المدرجة في البورصة المصرية، حيث تم استخدام مقياس التوقيت غير المتماثل (AT) وفقا لدراسة (Basu, 1997) في ظل وجود خصائص الشركات، ولقد اوضحت نتائج اختبار الانحدار المتعدد أن شركات العينة تمارس التحفظ المحاسبى المشروط، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية للتحفظ المحاسبى المشروط (المتغير $DR_{it}R_{it}$) في ظل تطبيق المراجعة المشتركة 0.113 عند مستوى معنوية 0.021 وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (5%)، وهذه النتائج تبين قبول الفرض البديل الذي ينص على أن عينة الشركات تمارس التحفظ المحاسبى المشروط، مما يعكس زيادة قدرة تلك الشركات على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، ومواجهة الخسائر والانهيئات المالية المفاجئة .

جدول رقم (7)

مدى تطبيق التحفظ المحاسبى المشروط فى الشركات الخاصة بعينة الدراسة*

القطاع	β	مستوى المعنوية p-value
الموارد الاساسية	0.321	0.004
خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	0.022	0.013
التشييد ومواد البناء	0.241	0.041
الأغذية والمشروبات	0.001	0.001
العقارات	0.231	0.023
السياحة والترفيه	0.432	0.003
اجمالى عدد الشركات	0.113	120.0

*المصدر: اعداد الباحث

ويوضح الجدول التالي رقم (8) نتائج تحليل المسار للتأثير المباشر لتعدد مداخل المراجعة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى التحفظ المحاسبي المشروط والتأثير المباشر للتحفظ المحاسبي المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية بهدف اختبار الفرض الثاني، والثالث والرابع للبحث وذلك كما يلي.

جدول رقم (8)

التأثير المباشر لمداخل تعدد المراجعة الخارجية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى التحفظ المحاسبي المشروط والتأثير المباشر للتحفظ المحاسبي المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية

الفرض	المسار	معاملات المسار	قيمة النسبة الحرجة	مستوى المغنوية
		Path coefficients	C.R	P.value
H ₂	H ₂₁	OCF-reduction <--- Joint A.	2.207-	0.024
	H ₂₂	OCF-reduction <--- Dual A.	5.004-	0.000
H ₃	H ₃₁	C. Conv. <--- Joint A.	0.127	0.645
	H ₃₂	C. Conv. <--- Dual A.	3.157	0.001
H ₄		OCF-reduction <--- C. Conv.	3.796-	0.000

*حيث :

- عدد المشاهدات للسنوات الست مجتمعة 142 مشاهدة .
- يختبر نموذج الدراسة التأثير المباشر لاختلاف مدخل المراجعة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية ومستوى التحفظ المحاسبي المشروط.
- OCF-reduction: مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، Joint A.: المراجعة المشتركة، Dual A.: المراجعة الثنائية، C. Conv.: مستوى التحفظ المحاسبي المشروط.
- معاملات المسار تناظر قيم معاملات الانحدار، أما قيمة R.C فتناظر قيمة اختبار t في تحليل الانحدار.

6-7-4-2 نتائج اختبار الفرض الثانى

يستهدف الفرض الرئيسى الثانى للبحث اختبار اثر مدخلى المراجعة (المراجعة المشتركة والمراجعة الثنائية) على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (8) وجود تأثير سلبى ومعنوي لمدخل المراجعة المشتركة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. فقد بلغت قيمة معامل المسار له -1.013 وبلغ مستوى المعنوية $P\text{-value} = 0.024$ ، بينما بلغت قيمة النسبة الحرجة $C.R. = 2.207$. وبالتالي، يتم قبول الفرض الفرعي الأول. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة Bisogno & DeLuca (2016) من وجود تأثير سلبى ومعنوي لمدخل المراجعة المشتركة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في نهاية السنة المالية التالية، إلا أنه يختلف عن ما توصلت إليه نتائج كل من Alanazi & Alfraih, 2012 and Deng et al., 2014، وبالمثل توصلت التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير سلبى ومعنوي لمستوى لمدخل المراجعة الثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، حيث بلغت قيمة معامل المسار له -1.624 وبلغ مستوى المعنوية $P\text{-value} = 0.000$ ، وقيمة النسبة الحرجة $C.R. = 5.004$ ، وبالتالي، يتم قبول الفرض الفرعي الثانى. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة Alanazi & Alfraih (2012)، بينما لا يتفق مع ما توصلت مع ما توصلت إليه دراسة كل من (2010 and DeLuca, 2016) Zerni et al., .

6-7-4-3 نتائج اختبار الفرض الثالث

يستهدف الفرض الرئيسى الثالث اختبار تأثير مدخلى المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبى المشروط. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (8) إلى عدم وجود تأثير معنوي لمدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبى المشروط. فقد بلغت قيمة معامل المسار له 0.045، وبلغ مستوى المعنوية $P\text{-value} = 0.645$. وقيمة النسبة الحرجة $C.R. = 0.127$. وبالتالي، يتم قبول الفرض الفرعي الأول. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة كل من (e.g., Deng et al., 2014; Quick & Schmidt, 2018 and Kermiche & Charles, 2018). وعلى الجانب الآخر، تشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمدخل المراجعة الثنائية على مستوى التحفظ المحاسبى، حيث بلغت قيمة معامل المسار

له 0.786، ومستوى المعنوية P-value بلغ 0.001 وقيمة النسبة الحرجة 3.157 C.R. ، وبالتالي، تم قبول الفرض الفرعي الثاني بما يشير الى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمدخل المراجعة الثنائية على مستوى التحفظ المحاسبى المشروط ويتفق ذلك مع كل من (e.g., Alanazi & Alfraih, 2012; Quick & Schmidt, 2018 and Kermiche & Charles, 2018).

6-7-4 نتائج اختبار الفرض الرابع

يستهدف الفرض الرئيسي الرابع اختبار تأثير مستوى التحفظ المحاسبى المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (8) إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لمستوى التحفظ المحاسبى المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. فقد بلغت قيمة معامل المسار له -0.216، ومستوى المعنوية P-value 0.000. وقيمة النسبة الحرجة C.R. -3.796. وبالتالي، يتم قبول الفرض الرئيسي الرابع مما يشير الى ان التحفظ المحاسبى المشروط يقلل من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وذلك من خلال زيادة الاحتفاظ بالنقدية في معظم الحالات. وتتبع هذه النتيجة من المنطق القائل بأن التحفظ المحاسبى يعزز من المدخرات النقدية الاحترازية مع ارتفاع عدم التأكد في التدفقات النقدية التشغيلية Kirschenheiter and Ramakrishnan (2010) وزيادة النقد من تمويل الديون Luo and Watts (2011). مع توفير المزيد من النقد والاقتراض، يمكن للشركات الحفاظ على عملياتها بشكل أفضل ومتابعة فرص النمو، وبالتالي التخفيف من الصدمات السلبية والهبوط في التدفقات النقدية التشغيلية (Chen, et al. (2023)

6-7-4-5 نتائج اختبار الفرض الخامس

يركز الفرض الخامس على اختبار التأثير غير المباشر لمدخل تعدد المراجعة الخارجية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال الأثر الوسيط لمستوى التحفظ المحاسبى وقبل اختبار هذا الفرض تجدر الإشارة الى انه توجد ثلاثة أنواع من التأثيرات، (1) التأثير المباشر direct effect يقيس تأثير متغير (مستقل) على متغير آخر (تابع)

دون وجود أي متغيرات أخرى بين هذين المتغيرين. (2) التأثير غير المباشر indirect effect ، يقيس تأثير متغير (مستقل) على متغير آخر (تابع) من خلال وجود متغير آخر (وسيط). وبالتالي، فهو عبارة عن حاصل ضرب المعاملات على نفس المسار (من المتغير المستقل إلى المتغير الوسيط، ومن المتغير الوسيط إلى المتغير التابع). (3) التأثير الكلي total effect، وهو عبارة عن مجموع التأثير المباشر وغير المباشر. ويمكن التمييز بين عدة أنواع للتأثير غير المباشر (الوسيط): أولها، التأثير غير المباشر (الوسيط) الكامل fully mediation، ويحدث عندما تكون العلاقة بين كل من المتغير المستقل والمتغير الوسيط، وكذلك العلاقة بين المتغير الوسيط والمتغير التابع معنوية، في حين أن العلاقة المباشرة بين المتغير المستقل والمتغير التابع غير معنوية. وثانيها، التأثير غير المباشر (الوسيط) الجزئي partial mediation ، ويحدث عندما تكون العلاقة بين كل من المتغير المستقل والمتغير الوسيط، وكذلك العلاقة بين المتغير الوسيط والمتغير التابع معنوية، بالإضافة إلى وجود علاقة مباشرة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع . وثالثها، التأثير غير المباشر (الوسيط) غير المتسق inconsistent mediation، ويحدث عندما تكون العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط، وكذلك العلاقة بين المتغير الوسيط والمتغير التابع معنوية، بالإضافة إلى وجود علاقة مباشرة معنوية بين المتغير المستقل والمتغير التابع إلا أنها مختلفة في إشارتها عن العلاقة السابقة، بمعنى أن تكون إحدى العلاقات إيجابية والأخرى سلبية. وأخيراً، عدم وجود تأثير غير مباشر no mediation، والذي يحدث عندما تكون العلاقة بين المتغير الوسيط والمتغير التابع غير معنوية، في حين أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع معنوية. أو عندما تكون العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط غير معنوية، بينما العلاقة بين المتغير

الوسيط والمتغير التابع معنوية، أو عندما تكون العلاقات بين المتغيرات الثالثة غير معنوية (Little et al. 2007).

يستهدف الفرض الرئيسي الخامس اختبار التأثير غير المباشر لمدخل تعدد المراجعة الخارجية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال الأثر الوسيط لمستوى التحفظ المحاسبى المشروط. وتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (9) الى النتائج التالية:

جدول رقم (9)

التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية لتأثير مدخل المراجعة المشتركة على مخاطر

هبوط التدفقات النقدية التشغيلية

المسار	نوع التأثير	التأثير	المعنوية
OCF-reduction <--- Joint A.	مباشر	-1.013	0.024
النسبة		81.72%	
C. Conv. <--- Joint A.	مباشر	0.045	0.645
OCF-reduction <--- C. Conv.	مباشر	-0.216	0.000
OCF-reduction <--- Joint A.	غير مباشر	-0.009	0.721
النسبة		18.28%	
OCF-reduction <--- Joint A.	الكلية	-1.022	0.031

بالنسبة لمدخل المراجعة المشتركة توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (9) وجود تأثير مباشر سلبي ومعنوي لمدخل المراجعة المشتركة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية فقد بلغت قيمة معامل المسار -1.013 وقيمة p-value تبلغ 0.024، في حين ان التأثير غير المباشر لمدخل المراجعة المشتركة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبى المشروط كمتغير وسيط كان إيجابى ولكنه غير معنوي، فقد بلغت قيمة معامل المسار -0.009 وقيمة p-value تبلغ 0.721

وبالتالي، يتم عدم قبول الفرض الفرعي الاول من الفرض الرئيسي الخامس. ولذلك توضح نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير غير مباشر no mediation، والذي يحدث عندما تكون العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط غير معنوية، بينما العلاقة بين المتغير الوسيط والمتغير التابع معنوية (Little et al. 2007).

جدول رقم (10)

التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والكلية لتأثير مدخل المراجعة الثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية

المسار	نوع التأثير	التأثير	المعنوية
OCF-reduction <--- Dual A.	مباشر	-1.624	0.000
النسبة		88.45%	
C. Conv. <--- Dual A.	مباشر	0.786	0.001
OCF-reduction <--- C. Conv.	مباشر	-0.216	0.000
OCF-reduction <--- Dual A.	غير مباشر	-0.169	0.002
النسبة		11.55%	
OCF-reduction <--- Dual A.	الكلية	-1.793	0.003

أما بالنسبة لمدخل المراجعة الثنائية، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (10) إلى وجود تأثير غير مباشر سلبي ومعنوي لمدخل المراجعة الثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبي المشروط كمتغير وسيط، فقد بلغت قيمة معامل المسار -0.169 وقيمة p-value 0.002 وبالتالي، يتم قبول الفرض الفرعي الثاني من الفرض الرئيسي الخامس.

وتوضح النتائج أن نسبة التأثير غير المباشر لمدخل المراجعة الثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبي المشروط بلغت 11.55%، بينما بلغ التأثير المباشر لمدخل المراجعة الثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية نسبة 88.45% ويدل ذلك على وجود تأثير مباشر وغير مباشر معنوي لمدخل

المراجعة الثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. وبالتالي، فإن التأثير غير المباشر (الوسيط) هو تأثير وسيط جزئي، حيث يمثل جزء فقط من تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، بينما يرجع جزء من هذا التأثير إلى التأثير المباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع.

جدول رقم (11)

أثر متغيرات الرقابة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى التحفظ المحاسبي المشروط

مسئول المعنوية P.value	قيمة النسبة الحرجة C.R	معاملات المسار Path coefficients	المسار	
0.002	3.201-	0.141-	OCF-reduction <--- CASH	مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية
0.000	6.010	2.021	OCF-reduction <--- ΔCASH	
0.000	3.796-	0.216-	OCF-reduction <--- ROA	
0.625	0.371-	0.126-	OCF-reduction <--- ROE	
0.000	5.021	1.041	OCF-reduction <--- Lev	
0.012	2.231-	0.114-	OCF-reduction <--- SIZE	
0.003	5.021	1.041	OCF-reduction <--- LOSS	
0.011	3.012	1.071	C. Conv. <--- CASH	مستوى التحفظ المحاسبي المشروط
0.020	2.513-	0.313-	C. Conv. <--- ΔCASH	
0.032	4.210	2.661	C. Conv. <--- ROA	
0.503	5.021	2.041	C. Conv. <--- ROE	
0.011	4.776-	0.518-	C. Conv. <--- Lev	
0.043	4.033	1.178	C. Conv. <--- SIZE	
0.041	3.226-	0.213-	C. Conv. <--- LOSS	

* حيث :

- عدد المشاهدات للسنوات الست مجتمعة 142 مشاهدة .
- يختبر النموذج أثر متغيرات الرقابة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية ومستوى التحفظ المحاسبي المشروط

OCF-reduction- مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، $CASH_{it-1}$: النقدية وما يعادلها، $\Delta CASH_{it-1}$: التغير في النقدية، ROA_{it-1} : العائد على إجمالي الأصول، ROE_{it-1} : العائد على حقوق الملكية، Lev_{it-1} : الرفع المالي، $SIZE_{it-1}$: حجم الشركة، $LOSS_{it-1}$: تحقيق الشركة لأرباح أو خسائر، **C. Conv.**: مستوى التحفظ المحاسبي المشروط. - معاملات المسار تناظر قيم معاملات الانحدار، أما قيمة R.C فتناظر قيمة اختبار t في تحليل الانحدار.

وفيما يتعلق بمتغيرات الرقابة، فتشير نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (11) إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لكل من النقدية وما يعادلها ومعدل العائد على الأصول وحجم الشركة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، حيث كانت قيم معاملات المسار والنسبة الحرجة سالبة وكانت قيم **P-value** اقل من 5%. وعلى العكس، يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لكل من التغير في النقدية والرافعة المالية وتحقيق الشركة للخسائر على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، حيث كانت قيم معاملات المسار والنسبة الحرجة موجبة وكانت قيم **P-value** اقل من 5%.

ومن ناحية أخرى تشير النتائج إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي لكل التغير في النقدية والرافعة المالية وتحقيق الشركة للخسائر على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط، حيث كانت قيم معاملات المسار والنسبة الحرجة سالبة وكانت قيم **P-value** اقل من 5%. وعلى العكس، يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لكل من التغير في النقدية وما يعادلها ومعدل العائد على الأصول وحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي، حيث كانت قيم معاملات المسار والنسبة الحرجة موجبة وكانت قيم **P-value** اقل من 5%.

6-8 النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

اعتمدت الفكرة الأساسية لهذه الدراسة على أن قدرة مراجعي الحسابات - في مدخلى المراجعة (المشتركة والثنائية) - سيكون أعلى في مواجهة المخاطر المحتملة لهبوط التدفقات النقدية التشغيلية، حيث أن مداخل تعدد المراجعة الخارجية تسهل الإشراف المتبادل بين المراجعين، حيث يستفيد المراجعون بموجب منهج المراجعة المتعددة من فرصة التواصل والتشاور مع كل شريك بما فيه الكفاية لاكتساب الخبرة والمعرفة حول العميل وبالتالي

مواجهة المخاطر المختلفة، وهو ما يتوافق مع قانون حوكمة الشركات الصادر عن معهد المديرين المصري التابع للهيئة العامة للرقابة المالية (2016) والذي يشجع على تطبيق المراجعة المشتركة، وخاصة في الشركات الكبيرة. ومن ناحية أخرى، كان تأثير التحفظ المحاسبي على مخاطر هبوط التدفقات النقدية أكثر بروزاً في فترات الازمات الاقتصادية مثل جائحة كوفيد-19، حيث تمتلك الشركات ذات مستوى التحفظ المحاسبي الأعلى قدرة عالية على الاقتراض، مما يمكنها من البقاء والاستمرار ومواجهة مخاطر الإفلاس وهبوط التدفقات النقدية التشغيلية.

وقد استمد البحث أهميته من توضيح دور التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر لصحة واستدامة الاعمال بالإضافة الى عرض العوامل التي تؤثر على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية وتتسبب في الحد من مخاطرها ممثلة في كلا من مدخلى تعدد المراجعة الخارجية والتحفظ المحاسبي المشروط بصورة مباشرة وغير مباشرة. ولذلك تمثلت مساهمة البحث في عدة نقاط ومن أهمها، أولاً: انفردت هذه الدراسة دون غيرها - على حد علم الباحث - باختبار الأثر المباشر وغير المباشر لمدخلي المراجعة المشتركة والثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. ثانياً: تمثل الدراسة إضافة الى الأدبيات السابقة التي اهتمت بالعوامل المؤثرة في الحد من ومواجهة مخاطر التدفقات النقدية التشغيلية وخاصة في بيئة الاعمال المصرية. ثالثاً: تسلط النتائج التي تم التوصل اليها الضوء على أهمية الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي المشروط على الحد من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في بيئة الاعمال المصرية.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

- وجود تأثير سلبي ومعنوي لمدخلي تعدد المراجعة الخارجية (المشتركة والثنائية) على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.
- عدم وجود تأثير معنوي لمدخل المراجعة المشتركة على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط.
- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لمدخل المراجعة الثنائية على مستوى التحفظ المحاسبي.

- وجود تأثير سلبي ومعنوي لمستوى التحفظ المحاسبي المشروط على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. مما يشير الى ان التحفظ المحاسبي المشروط يقلل من مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وذلك من خلال زيادة الاحتفاظ بالنقدية في معظم الحالات.
- وجود تأثير مباشر سلبي ومعنوي لمدخل المراجعة المشتركة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، في حين ان التأثير غير المباشر لمدخل المراجعة المشترك على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبي المشروط كمتغير وسيط كان إيجابي، ولكنه غير معنوي، ولذلك توضح نتائج التحليل الإحصائي عدم وجود تأثير غير مباشر no mediation، والذي يحدث عندما تكون العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط غير معنوية، بينما العلاقة بين المتغير الوسيط والمتغير التابع معنوية.
- وجود تأثير غير مباشر سلبي ومعنوي لمدخل المراجعة الثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية من خلال التحفظ المحاسبي المشروط كمتغير وسيط.
- وجود تأثير مباشر وغير مباشر معنوي لمدخل المراجعة الثنائية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية. وبالتالي، فإن التأثير غير المباشر (الوسيط) هو تأثير وسيط جزئي، حيث يمثل جزء فقط من تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، بينما يرجع جزء من هذا التأثير إلى التأثير المباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع.
- وجود تأثير سلبي ومعنوي لكل من النقدية وما يعادلها ومعدل العائد على الأصول وحجم الشركة على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية
- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من التغير في النقدية والرافعة المالية وتحقيق الشركة للخسائر على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.
- وجود تأثير سلبي ومعنوي لكل التغير في النقدية والرافعة المالية وتحقيق الشركة للخسائر على مستوى التحفظ المحاسبي المشروط
- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من التغير في النقدية وما يعادلها ومعدل العائد على الأصول وحجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي.

وفي ضوء النتائج السابقة يمكن الوصول إلى مجموعة من التوصيات المهنية التي يمكن توجيهها إلى الجهات ذات الصلة بمهنة المراجعة في جمهورية مصر العربية، وذلك على النحو التالي:

- حث الشركات المصرية التي تعاني من مخاطر هبوط تدفقاتها النقدية التشغيلية على تبني ممارسة درجة مناسبة من التحفظ المحاسبي كأحد أدوات إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية مع مراعاة جودة المعلومات المحاسبية.
- إلزام الشركات المدرجة بالبورصة المصرية من قبل هيئة الرقابة المالية بالإفصاح عن مستويات تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي المشروط ضمن الإيضاحات المتممة عند اعداد القوائم المالية وذلك لزيادة التحوط ضد مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية.
- العمل على تطوير المعرفة بمدخلي المراجعة المشتركة والثنائية سواء على مستوى المفاهيم النظرية وذلك بتطوير مقررات المراجعة التي تدرس بالجامعات المصرية، او على مستوى الممارسة العملية وذلك من خلال إلزام مكاتب المراجعة بتنظيم دورات لمنسوبيها لتعريفهم بأدوارهم ومسئولياتهم المهنية والأخلاقية في حال المشاركة في عمليات المراجعة المشتركة والثنائية.
- تفتقر مصر إلى الهيئات المهنية التي تهدف إلى وضع معايير المحاسبة والمراجعة وضمان الجودة، ومن الضروري النظر في إصلاح القوانين واللوائح المعمول بها، ولذلك يكون هناك ضرورة لقيام الجهات المنظمة لمهنة المراجعة في مصر بإصدار معيار يتناول مسؤوليات مراقبي الحسابات القائمين بعمل المراجعة المشتركة والثنائية، ووضع إرشادات تضمن وجود مستوى مقبول من التعاون بين مراقبي الحسابات لتحقيق جودة المراجعة المستهدفة ومواجهة العديد من المخاطر قياسا على تجارب الدول الأخرى مثل فرنسا والهند وسنغافورا .
- في ضوء ما اشارت اليه النتائج من تفوق مدخل المراجعة الثنائية على مدخل المراجعة المشتركة في البيئة المصرية في الحد من ومواجهة مخاطر هبوط التدفقات

النقدية التشغيلية، يوصى الباحث بأن يتم إلزام الشركات وخاصة الشركات المساهمة
كبيرة الحجم بالمراجعة الثنائية.

مجالات البحث المقترحة

يقترح الباحث في نهاية تلك الدراسة بعض القضايا البحثية للباحثين المهتمين بهذا المجال،
والتي تتمثل في النقاط التالية:

- 1- دراسة العلاقة بين مداخل المراجعة الخارجية ومخاطر تقلبات أسعار الاسهم.
- 2- تحليل الدور الوسيط لممارسات التحفظ المحاسبى فى تفسير العلاقة بين الحوكمة
والآداء المالى للشركات.
- 3- الأثر التفاعلى لرفع المالى وهيكى الملكية على العلاقة بين تعدد مداخل المراجعة
وآداء الشركة.
- 4- اختبار خصائص الشركة المؤثرة على العلاقة بين مداخل المراجعة ومخاطر هبوط
التدفقات النقدية التشغيلية.
- 5- الدور المعدل للتحوى الرقمى على العلاقة بين التحفظ المحاسبى ومخاطر تقلبات
أسعار الاسهم

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، أحمد كمال مطاوع. 2020. أثر تبني مداخل تعدد مراقبي الحسابات على فجوة توقعات جودة الأداء لعملية المراجعة (دراسة تطبيقية). مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد 3 ، 1-53.

أبو جبل، نجوى محمود أحمد. 2016. أثر المراجعة المشتركة عمى جودة عملية المراجعة في بيئة الممارسة المهنية فى مصر: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث المحاسبية، كمية التجارة - جامعة طنطا، العدد الاول، يونيو: 113-160.

ابوزيد، عيد محمود. 2020. أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات التجنب الضريبي -دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة اتحاد الجامعات العربية، جامعة بني سويف -كلية التجارة، العدد (2)، 224-274.

جبر، غريب جبر. 2017. قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة: دليل من البورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الاول، 350-394.

حافظ، سماح طارق. 2015. العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة والمراجعة المشتركة فى ضوء جودة المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة فى البورصة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة،المجلد 39، العدد الرابع، 102-143.

حمد، آمنه خميس والمومني، محمد عبد الله. 2018. أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية . المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14 العدد الأول: 81-107.

سمعان، أحمد محمد شاكر؛ أحمد، هيام فكري أحمد. 2019. أثر المراجعة المشتركة على اشتراطات منح الائتمان المصرفي: هل هناك تأثير لمشاركة كبرى مكاتب المراجعة؟ (منهج امبريقي على الشركات المساهمة المصرية)، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد (1)، 669- 738
عبد القوي، أبو بكر شداد حامد؛ عمر، أحمد محمد الشهير سيد؛ وأبو كريشة، طه زكريا عبد الرحمن. 2018. أثر المراجعة المشتركة على تقرير المراجع الخارجي: دراسة تحليلية. المجلة العلمية، كلية التجارة- جامعة أسيوط، العدد، 64، يونيو. 8-66

محمد، أحمد سليم. 2018. علاقة المراجعة المشتركة والمراجعة المزدوجة بجودة الأرباح: دراسة تطبيقية. مجلة الفكر المحاسبي، كمية التجارة - جامعة عين شمس، مجلد، 55، العدد، 1، أبريل: 868-903

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

- AbuRaya, R. 2023. Audit consortium impact on audit quality assessment: evidence from Egypt. **Journal of Financial Reporting and Accounting**. 16 (2): 233-260. <https://doi.org/10.1108/JFRA-04-2023-0192>
- Alanezi, F. and M. Alfraih. 2012. The Effectiveness of Joint Auditor Requirements in Promoting Corporate Disclosure Quality. **Arab Journal of Administrative Sciences**, 19 (2): 245-270.
- Alfraih, M. 2016. The role of audit quality in firm valuation: Evidence from an emerging capital market with a joint audit requirement. **International Journal of Law and Management**, 58 (5):575-598.
- Al-Hadi, A., A. Habib, K. Al-Yahyaee, and B. Eulaiwi .2017. Joint audit, political connections and cost of debt capital. **International Journal of Auditing** .21 (3): 249-270.
- Alipour, S., K. Rabiee and M. lipour. 2013. Relations between unconditional and conditional accounting conservatism with bankruptcy risk in companies listed in Tehran stock exchange. **International Research Journal of Applied and Basic Sciences**. 4 (10): 3649-3657.
- Baker H. K. & G. Filbeck. 2015. Investment risk management: Financial markets and investments. **Oxford University Press**, pp: 1-4.
- Ball R. 2008. The Debt–Contracting Value of Accounting Information and Loan Syndicate Structure. **Journal of Accounting Research**, 46 (2): 247 – 287.
- Basu, S. 1997. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. **Journal of Accounting and Economics**, 24(1): 3-37.
- Biddle, G., M, Ma, and F. Song. 2013.The risk management role of accounting conservatism for operating cash flows. Available at www.ssrn.com .1-46.
- Bisogno, M. & DeLuca, R. 2016. Voluntary joint audit and earnings quality: Evidence from Italian SMEs. **International Journal of Business Research and Development**, 5(1): 1-22.
- Chan-Jane L. & H. Lin & A. Yen. 2014. Dual audit, audit firm independence, and auditor conservatism. **Review of Accounting and Finance**, 13(1): 65-87.

- Chen, W., D. Collins and S. Melessa. 2023. The effect of conditional accounting conservatism on the predictive ability of accruals components with respect to future cash flows (January 4, 2023). Available at: SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2992150> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2992150>
- Chui, L., O. Kim, and B. Pike. 2020. The effect of audit duality on audit quality”, **Journal of International Accounting Research** In-Press, <https://doi.org/10.2308/jiar-19-523>,
- Daryaei, A., A., Fattahi, Y., Hasani, & H. Sadeqi. 2020. Value of cash and accounting conservatism: The role of audit quality and firm growth. **Cogent Economics & Finance**, 8(1), 181-201. <https://doi.org/10.1080/23322039.2020.1816281>
- Dechow P., L. Luo and R. Watts. 1998. The Relation Between Earnings and Cash Flows, **Journal of Accounting and Economics**, 25 (2): 133 – 168.
- Deng, M., T., Lu, D. Simunic, and M. Ye. 2014. Do joint audits improve or impair audit quality? **Journal of Accounting Research**, 52(5): 1029-1060.
- Disatnik, D., R. Duchin, and B. Schmidt. 2012. Cash flow hedging and liquidity choices. Working paper, University of Michigan
- Douglas K., I. Ulupui and H. Nasution. 2020. The influence of operating cycle, cash flow volatility, and audit fee on earnings persistence (The Indonesian Cases). **SRIWIJAYA International Journal of Dynamic Economics and Business**. 4(1): 1-20.
- El Assy, M. 2015. The Effect of Joint Audit on Audit Quality: Empirical Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, 5(2): 195-207.
- El-Dyasty, M. and A. Elamer. 2022. Multiple audit mechanism, audit quality and cost of debt: empirical evidence from a developing country. **Int J Discl Gov.** 19, 264–281. <https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1057/s41310-022-00143-7>
- Fama E. F. and K. R. French. 1997. Industry costs of equity, **Journal of Financial Economics**, 43 (2):153 – 192.

- Francis, J., and X. Martin. 2010. Acquisition Profitability and Timely Loss Recognition. **Journal of Accounting and Economics**. 49 (1-2): 161-178.
- Froot, K.A., D. S. Scharfstein, and J. C. Stein. 1993. Risk management: Coordinating corporate investment and financing policies. **Journal of Finance**, 48 (5): 1629-1658.
- Gao, P., and P. J. Liang. 2011. Informational feedback effect, adverse selection, and the optimal 33 Disclosure Policy. **Working paper, University of Chicago**
- Gigler, F., C. Kanodia, H. Sapiro, and R. Venugopalan. 2009. Accounting conservatism and the efficiency of debt contracts. **Journal of Accounting Research**. 47 (3): 767-97.
- Givoly D. and C. Hayn. 2000. The changing time – series properties of earnings, cash flow and accruals: Has financial reporting become more conservatism?", **Journal of Accounting and Economics**, 41 (29): 287 – 320.
- Hamad, A. and M. Abu Nassar. 2013. The effect of the income smoothing on the market return of listed companies In Amman Stock Exchange, University of Jordan. *Dirasat*, 40(2): 329 - 51.
- Hamad, A. and M. Al-Momani. 2018. The effect of accounting conservatism in managing the risk of downside of operating cash flows of companies listed in Amman Stock Exchange: An analytical study. **Jordan Journal of Business Administration**, 14(1): 81–107.
- Herda, D. N. 2013. Structural equation modeling in the accounting literature: Observations and suggestions. **Journal of Theoretical Accounting Research**. 8 (2): 103-138.
- Hui, K., W. Klasa, S., Yeung. 2012. Corporate suppliers and customers and accounting conservatism. **Journal of Accounting and Economics**, 53(1-2): 115-135.
- Holm, C. and F. Thinggaard. 2016. Paying for Joint or Single Audits? The importance of Auditor pairings and Differences in Technology Efficiency, **international Journal of Auditing**, (4)1:1- 16.
- Hooper, D., J. Coughlan, and M. R. Mullen. 2008. Structural equation modelling: Guidelines for determining model fit. **Electronic Journal of Business Research Methods**. 6 (1): 53-60.

- Imafidon, E., M. Josiah, and I. Agbo. 2023. Audit independence and financial statements quality in Nigeria listed banks. **American Journal of Industrial and Business Management**, 13: 973-984. doi: [10.4236/ajibm.2023.139054](https://doi.org/10.4236/ajibm.2023.139054).
- Karjalainen, J. 2011. Audit quality and cost of debt capital for private firms: Evidence from Finland. **International Journal of Auditing**, 15(1): 88-108.
- Kermiche, L. and P. Charles. 2018. The audit market dynamics in a mandatory joint audit setting: The French Experience”, **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 33(4): 463-484.
- Kim, M., and W. Kross. 2005. The ability of earnings to predict future operating cash flows has been increasing-not decreasing. **Journal of Accounting Research**. 43(5): 753-780.
- Kirschenheiter, M. and R. Ramakrishnan. 2010. Prudence demands conservatism. Financial Accounting and Reporting Section (FARS) Paper. Retrieved from <https://ssrn.com/abstract=1466177>
- Khani S., F. Makarani, and A. Zabihi. 2013. The relationship between accounting conservatism and bankruptcy risk: Evidence from Iran. **World of Science Journal**. 1(3):183-190.
- Little, T. D., N. A. Card, J. A. Bovaird, K. J. Preacher, and C. S. Crandall. 2007. Structural equation modeling of mediation and moderation with contextual factors. **Modeling contextual effects in longitudinal studies**. 207-230.
- Lin, C., H. Lin, and A. Yen. 2014. Dual Audit, Audit Firm Independence, and Auditor Conservatism, **Review of Accounting and Finance**, 13 (1): 65-87.
- , M. Chan, I. Chien and K. Li. 2018. The relationship between cash value and accounting conservatism: The role of controlling shareholders. **International Review of Economics & Finance**. 55(May): 233-245.
- Lines K. 2010. What drives corporate liquidity? An international survey of cash holdings and lines of credit, **Journal of Financial Economics**, 98(1):160-176.

- Lobo, G., L. Paugam, D. Zhang, and J. Casta. 2017. The effect of joint auditor pair composition on audit quality: Evidence from impairment tests", **Contemporary Accounting Research**, 34(1): 118:153.
- Luo L. and R. Watts. 2011. Accounting Conservatism and Firm Value: Evidence from the Global Financial Crisis", **Working Paper**, MIT, 2011.
- Louis, H., Sun, A. X. and Urcan, O. (2012). Value of cash holdings and accounting conservatism. *Contemporary Accounting Research*, 29(4): 1249-1271.
- , O. Urcan. 2015. Agency conflicts, dividend payout, and the direct benefits of conservative financial reporting to equity-holders. **Contemporary Accounting Research**, 32(1): 455- 484
- Marmousez, S. 2009. The choice of joint auditors and earnings quality: Evidence from French listed companies. **CAAA Annual Conference Paper**. Available at <http://ssrn.com/abstract=1330061> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1330061>.
- Memiş, M. Ü., & E. H. Çetenak. 2012. Earnings management, audit quality and legal environment: An international comparison. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 2(4):460-469.
- Molina C A. 2014. Are firms underleveraged? An examination of the effect of leverage on default probabilities. **Journal of Finance**, 60 (3):1427-1459.
- Mandour, M., A. Elharidy and E. Mokhtar. 2018. Examining the effect of joint and dual audits on earnings management practices. **International Journal of Accounting and Financial Reporting**. 8(1):84-114.
- Nitzl, C. N. 2016. The use of partial least squares structural equation modelling (PLS-SEM) in management accounting research: Directions for future theory development. **Journal of Accounting Literature**. 37(2):19-35. 10.2139/ssrn.2469802.
- Pincus M. and S. Rajgopal. 2002. The Interaction between accrual management and hedging: Evidence from Oil and Gas firms, **The Accounting Review**, 77 (1): 127 – 160.

- Quick, R. and F. Schmidt. 2018. Do audit firm rotation, auditor retention, and joint audits matter? An experimental investigation of bank directors' and institutional investors' perceptions, **Journal of Accounting Literature**, 41(1):21-44.
- Ratzinger-Sakel, N. V., S. Audoussset-Coulier, J. Kettunen, and C. Lesage. 2013. Joint audit: Issues and challenges for researchers and policy-makers. **Accounting in Europe**. 10 (2): 175-199.
- Razmeh A. 2014. Investigate the relationship between accounting conservatism, firm size, and cash flow, the risk of bankruptcy, the companies listed in Tehran stock exchange, **Indian J. Sci – Res**, 7 (1): 539 – 545.
- Rutledge, R. W., K. E. Karim, & X. Luo. 2014. The Effects of SOX on Firms Audited by Big-4 versus non-Big-4 audit firms. **Journal of Accounting and Finance**, 14(1): 86-102.
- Rusmin, R. 2010. Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence. **Managerial Auditing Journal**, 25(7):618-638. <https://doi.org/10.1108/02686901011061324>
- Samra, Y., H. Elzahar, and H. Fayed. 2022. The impact of joint audit on audit planning quality: A field study, **Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research**, Faculty of Commerce, Damietta University, 3(1): 35-82
- Smith, C. and R. Stultz, 1985. The Determinants of Firms Hedging Policies, **Journal of Financial and Qualitative Analysis**, 20(1): 391-405
- Woods M. and K. Dowd, 2008. Financial Risk Management for Management Accountants, **The Society of Management Accountants of Canada**, The American Institute of Certified Public Accountants and the Chartered Institute of Management Accountants, 2008.
- Yaşar, A. 2013. Big Four Auditors, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market. **International Journal of Business and Social Science**, 4(17):153-163.
- Zerni, M., E. Haapamaki, T. Järvinen, and L. Niemi. 2012. Do joint audits improve audit quality?: Evidence from voluntary joint audits", **European Accounting Review**, 21(4): 731-765

- Zhang, J. 2008. The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. **Journal of Accounting and Economics** 45 (1): 27-54.
- Zhang R., R. Wong, A. Lo & G. Tian .2022. Can mandatory dual audit reduce the cost of equity? Evidence from China, **Accounting and Business Research**, 52, (3): 291-320, DOI: [10.1080/00014788.2020.1870432](https://doi.org/10.1080/00014788.2020.1870432)
- Zang, A. Z. 2012. Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management. **The Accounting Review**, 87(2):675-703. <https://doi.org/10.2308/accr-10196>
- Zhu, T., M. Lu, Y. Shan & Y. Zhang. 2015. Accrual-based and real activity earnings management at the back door: Evidence from Chinese reverse. **Pacific-Basin Finance Journal**, 35(2): 317-339. <https://doi.org/10.1016/j.pacfin.2015.01.008>